



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/41/PV.83

5 December 1986

ARABIC

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد التريكي	(الجمهورية العربية الليبية)
	(نائب الرئيس)	
ثم :	السيد شودري	(بنغلاديش)
	(الرئيس)	
ثم :	السيد دوس سانتوس	(موزامبيق)
	(نائب الرئيس)	

- قضية فلسطين [٢٥] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) مشاريع قرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
(A/41/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/41/215)

(ج) مشاريع القرارات (من A/41/L.38 الى A/41/L.40)

السيد الكواري (قطر) : ان تكرار نظر الجمعية العامة في البند المتعلق بقضية فلسطين وصدور قرارات الجمعية العامة بشأنه ليس مجهودا بلا جدوى وذلك لأن المشاورة على تتبع القضية ومحاولة التوصل الى حلول لكافة نواحيها واجب أخلاقي وتاريخي على منظماتنا ، حيث أن قضية فلسطين أبرز مثال على التنكر لكل مبادئ الميثاق وأحكامه من حق تقرير المصير الى عدم شرعية اكتساب الأراضي بالقوة الى حقوق الانسان الأساسية التي مازال الشعب الفلسطيني محروما من ممارستها فرديا وجماعيا . هذا فضلا عن أن استمرار قضية فلسطين دون حل عادل وضع شاذ يهدد الأمن والسلم الدوليين في منطقة الشرق الأوسط بل وفي العالم كله مما يفرض على الأمم المتحدة واجب عدم الغفلة لحظة واحدة عن تلك القضية والمشاورة الجادة على محاولة إيجاد حل لها تستقر به الحقوق وتحترم مبادئ الميثاق وتسود الشرعية الدولية .

ان موقف الأمم المتحدة بخاصة والمجتمع الدولي بعامة من قضية فلسطين وما يعتبر الحل الأمثل لها لم يعد أمرا يخفى على أحد ، فقد تعاقبت القرارات وتكررت مظاهر مساندة المجتمع الدولي والرأي العام العالمي لشعب فلسطين . ولعل أحدث مظهر لذلك التأييد العالمي هو الندوة التي عقدتها المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالأمم المتحدة في أمريكا الشمالية في المدة ما بين ١١ و ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ،

وحضرته خمسون منظمة تمثل الرأي العام المستنير في القارة الأمريكية الشمالية ، وقد صدر عن تلك الندوة إعلان هام تضمن الاعراب عن قلق المنظمات غير الحكومية الأمريكية لعدم تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٥٨/٢٨ جيم الذي دعا الى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة بوصف ذلك المؤتمر أفضل سبيل للتوصل الى حل عادل لقضية فلسطين . وأشار الاعلان الى ما سبق للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في آب/اغسطس ١٩٨٢ أن قرره من ضرورة عقد مؤتمر السلام الدولي الذي تحضره كافة الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين والى ما صدر عن ذلك المؤتمر من توجيهات محددة تعتبر دليلا عمليا قيما لحل القضية اذا صدقت النوايا وكانت هناك رغبة حقيقية في حل القضية الفلسطينية . كما كان من المظاهر الحديثة لتأييد المجتمع الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني ما صدر من قرارات وتوصيات عن الندوة الخامسة عشرة للامم المتحدة عن قضية فلسطين التي عقدت في نيروبي تحت عنوان "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف" في المدة من ١٨ الى ٢٢ آب/اغسطس ١٩٨٦ .

إذا كانت التصورات الفكرية التي اقتنع بها المجتمع الدولي لحل قضية فلسطين واضحة بهذه الصورة ، فما الذي يحول دون ترجمة الفكر الى عمل ودون التوصل فعلا الى الحل الشامل العادل الذي يقتنع به الجميع ؟ إن السبب في ذلك الفشل الذي مازالت الأمم المتحدة تمنى به واضح كل الوضوح ، ألا وهو عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بسبب الفلسفة العنصرية التوسعية التي تؤمن بها الحركة الصهيونية المتنكرة للأمم المتحدة وقراراتها . وهذا ما يفسر كون المحاولات الاسرائيلية المحمومة لتصفية القضية الفلسطينية مستمرة دون رادع - فمن اغتصاب الاراضي بالقوة الى تغيير الاوضاع السكانية في الاراضي المحتلة وتشجيع الجماعات الإرهابية الاسرائيلية وأخيرا الإرهاب النووي الذي تبين للجميع مؤخرا أن اسرائيل تمارسه ضد شعب فلسطين وضد الدول العربية المؤيدة للحق الفلسطيني .

إن بلادي تؤيد وتدعم نضال الشعب الفلسطيني الشقيق الذي لم يتوقف أبدا من أجل التوصل الى نيل حقوقه الوطنية المشروعة . ونحن جميعا نقف بحزم وتصميم الى جانب ذلك الشعب المناضل وممثلته الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية في كل محاولات تحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية بأية طريقة من الطرق المتاحة . ويحدونا في ذلك إيماننا بأن حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الحرية والاستقلال هو قيمة عليا من قيم المجتمع الدولي كرسها ميثاق الأمم المتحدة بكل قوة ووضوح ، كما أكدت قرارات الأمم المتحدة ، وأخصها ذلك القرار المتضمن إعلان مبادئ القانسون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، والمتضمن أيضا الإشارة الى أن أي عمل يقوم به الشعب المحروم من حق تقرير المصير في مقاومة ذلك الحرمان بالقوة هو عمل مشروع ، وأن من حق مثل ذلك الشعب أن يحصل على كل عون ومساعدة من الخارج في كفاحه المشروع ، وأن ذلك كله مطابق لأغراض ومبادئ الميثاق .

إن عامل الزمن قد أصبح من الأهمية بحيث لا يحتمل استمرار الإبطاء في بذل الجهود الجادة والفعالة من أجل حل قضية فلسطين في أقرب وقت ممكن . ولا يجوز أن يقف

المجتمع الدولي موقف المتفرج أكثر مما وقف أمام تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط بسبب استمرار القضية الفلسطينية دون حل . وإننا لنأمل أن تزول في القريب العوانق التي تحول دون عقد مؤتمر السلام الدولي الذي دعت إليه الأمم المتحدة .

السيد الصباغ (البحرين) : السيد الرئيس ، في مثل هذا الوقت من كل سنة نناقش قضية فلسطين في الجمعية العامة مؤكدين على حقوق الفلسطينيين الشرعية في إقامة دولتهم على ترابهم الوطني . ولم يزد مرور العقود الأربعة على إدراج هذه القضية في جدول أعمال الجمعية العامة ، ولأول مرة في دورتها الأولى ، إلا تأكيداً على شرعيتها وانتزاعها من عوامل النسيان والتجاهل والتشكيك . لقد استنكر المجتمع الدولي تجاهل حقيقة تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحرمانه من حقوقه الأساسية ، ومنها حقه في العودة . وهنا مآثير الرفض الإسرائيلي لتنفيذ الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) بتاريخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ . وتنص هذه الفقرة على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم . وتكفي نظرة إلى مخيمات الفلسطينيين وما تعانيه من بؤم وحرمان وما يتعرض له الفلسطينيون العزل من السلاح ، من قمع وتنكيل على أيدي الإسرائيليين في غزة والضفة الغربية . ولقد امتدت الاعتداءات الإسرائيلية لتشمل لبنان وسوريا وتونس والعراق ، منتهكة سيادتها وسلامتها الإقليمية ، وذلك تكريساً لسياسة الذراع الطويلة التي تمارسها إسرائيل .

إن حقوق الإنسان قد انتهكت بشكل صارخ في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بل هي في الواقع غير موجودة . لذلك لا بد من وقف السياسة الإسرائيلية القائمة على الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، والتصدي لمشاريع الاستيطان التوسعية . إننا نشيد بنضال الشعب الفلسطيني في سبيل الحرية واسترداد حقوقه المسلوبة . إن قضيته هي قضية شعب عربي قد شرد من بلاده بالقوة والارهاب والبطش ، ومثلما اغتصبت أرضه فقد صودرت حريته وتعرض للقتل والتشريد والنفي ، ولاحقته الفجاعات المدمرة أينما حل .

لذلك اننا لواءقون أن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني لن تذهب سدى .  
وأنها باقية ما بقي هذا الشعب المناضل البطل ، وأنه لا بد من أن يقيم دولته على  
ترابه الوطني .

إن إسرائيل مستمرة في استهتارها بقرارات الأمم المتحدة وإنكارها الحقوق  
الأساسية للشعب الفلسطيني واستمرارها في احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات  
الجولان وجنوب لبنان .

إن المجتمع الدولي يدين بشدة الممارسات الإسرائيلية العدوانية في تلك  
الأراضي المحتلة ويؤكد دعمه للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتضامنه معها .

وإن الشعوب المحبة للسلام تتطلع حقا إلى تحقيق سلم عادل ودائم في منطقة  
الشرق الأوسط ، وإن هذا لن يتحقق إلا بحل جوهر نزاعه وهو إعطاء الشعب الفلسطيني  
جميع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف بما فيها حقه في عودته إلى دياره وتحقيق  
استقلاله الوطني المتمثل في إقامة دولته المستقلة وذلك طبقا لمبادئ الميثاق  
والقرارات ذات الصلة . وإن الوصول إلى تحقيق الحل الدائم والشامل والمنشود سيساعد  
حتمًا على القضاء على حدة العنف والتوتر ، كما يساعد على إشاعة الأمن والرخاء في  
منطقتنا هذه .

إن الأمم المتحدة انطلاقاً من مسؤولياتها المباشرة في حفظ السلم والأمن الدوليين وضعت نصب عينيها إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية وذلك من خلال قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، إلا أن إسرائيل قد انتهكت الميثاق وتجاهلت تلك القرارات ، وذلك حين رفضت إعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره كما رفضت سحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة وغيرها من ممارسات غير قانونية كإعلانها أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل واستمرارها في إقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة . وإن تعنتها هذا قد أدى إلى إفشال كل الجهود السلمية لحل المسألة الفلسطينية وإنها في كل أعمالها هذه تنتهك أعمال الميثاق وقرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

لذلك إن حل هذه القضية يتطلب تضامر الجهود الدولية حفاظاً على السلم والأمن الدوليين .

في السنة الماضية احتفلنا واحتفل العالم معنا بمرور أربعين عاماً على إنشاء منظمة الأمم المتحدة . وإن مأساة فلسطين تكمن في أن عمرها من عمر منظماتنا ، وهنا تبرز هذه المفارقة المحزنة ونحن نجاهد من أجل إبقاء هذه القضية حيّة في وجدان المجتمع الدولي . ويجب ألا يعترينا أي يأس أو إحباط .

وهكذا ولكي تتحقق مصداقية الأمم المتحدة وتعود إليها هيبته فلا بد من إعادة الحق إلى نصابه وأن يتاح للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ووفقاً لمقاصد الأمم المتحدة وأهداف الميثاق وشرعة حقوق الإنسان .

ولا بأس هنا من أن نستذكر معا خطة التقسيم ، فإنه في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وخلال الجلسة العامة الـ ١٢٨ للجمعية العامة ، فقد أوصت الجمعية العامة بريطانيا بمفتها دولة الانتداب على فلسطين وكل الدول الأعضاء بتنفيذ ما يتعلق بنظام الحكم المقبل في فلسطين ، وإن التقسيم يقتضي إقامة دولة عبرية وأخرى عربية . وطلبت الجمعية العامة من مجلس الأمن تنفيذ ذلك . وإن قرار التقسيم ١٨١ (د - ٢)

يدعو الى إقامة دولة عربية فلسطينية . وإن الدولة اليهودية قد أقيمت بالفعل وأصبحت عضوا في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ وفقا لهذا القرار\* .

إن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة تجاه حل المشكلة الفلسطينية وإن إعلان جنيف لعام ١٩٨٢ حول قضية فلسطين وبرنامج العمل من أجل إقرار حقوق الشعب الفلسطيني والذي صدر عن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين كانا تأكيداً على دور الأمم المتحدة الأساسي والحيوي في إقامة السلام الشامل والدايم في منطقة الشرق الأوسط . ومن هذا المنطلق على الأمم المتحدة أن تفضل بمسؤوليتها التاريخية والقانونية في الدعوة الى عقد مؤتمر سلام دولي لحل هذه المشكلة المزمنة حلا عادلا يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه التاريخية المشروعة .

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشبثت

حقيقة تناول هذه الدورة للجمعية العامة لقضية فلسطين مرة أخرى أن هذه المشكلة الملحة التي تمثل جوهر مشاكل الشرق الأوسط لا تزال دون حل . وقد شهدت الأمم المتحدة في نهاية الأربعينيات ظهور قضية فلسطين ويقع على عاتقها رسمياً ومعنوياً وسياسياً الاضطلاع بولايتها كاملة وأن تبدل قمارى جهدها لإيجاد حل عادل لهذه المشكلة الخطيرة . لقد استمرت مأساة الشعب الفلسطيني وقتاً طويلاً . ومع ذلك فإن الذين ينكرون على الفلسطينيين حقوق الانسان وحقوقهم الوطنية الأساسية يأملون دون جدوى أن يكون الوقت لصالحهم وأنهم باستخدامهم للقوة العسكرية والقمع قد ينجحون في النهاية في كسر إرادة الشعب الفلسطيني في النضال من أجل حياة حرة في بلده الأصلي .

إن الغالبية الساحقة من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة على اقتناع بأن السلم الدائم والعدل في الشرق الأوسط وهم غير واقعي ما دامت حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف حقوقاً متجاهلة .

---

\* حفل الرثيى مقعد الرثاسة .



ونحن نرى أنه من الحقائق البالغة الموضوعية أن الأغلبية الساحقة من الدول في العالم الآن تدرك أنه لا يمكن تحقيق سلم مستقر ودائم في الشرق الأوسط دون تسوية عادلة لقضية فلسطين . وفي دورة هذا العام أيضا أتيحت لمنظمتنا وثائق كثيرة تبرهن على الإرادة السياسية القوية للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لبدل كل ما في وسعها للمساعدة في تحقيق حل سلمي وعادل للمشكلة الفلسطينية . ومع ذلك ففي الوقت نفسه تقدم تلك الوثائق دليلا دافعا أن العديد من الدول قد جاهدت عن طريق القنوات المباشرة وغير المباشرة مستخدمة قوتها العسكرية وقدرتها الاقتصادية الكبيرة لتصفية قضية فلسطين عن طريق ضم الأراضي المحتلة واستيطانها وسياسات مستمرة ترمي إلى حرمان الشعب الفلسطيني من هويته الوطنية ومن إمكانية التنمية المستقلة . والجهود الرامية إلى القضاء على حركة المقاومة الفلسطينية لا سيما منظمة التحرير الفلسطينية هي جزء لا يتجزأ من مثل هذه السياسات . والحقائق الغظيمة عن العنف والسجن والمضايقة والترحيل وغيرها من أشكال الضغط التي استنتجت وجودها اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة تشهد على الطبيعة الملحة للمطالبة بإزالة الظروف التي لا تطاق والتي يعيش فيها الشعب الفلسطيني . وقد ذكر تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أنه على الرغم من النداءات المتكررة الصادرة عن اللجنة فإن مجلس الأمن لم يأخذ بتوصياتها "بسبب موقف عضو دائم" (A/41/35 ، الفقرة ٤) . ولا حاجة إلى خيال سياسي خاص كي نضيف إلى النص اسم ذلك العضو ، إنه الولايات المتحدة التي يتجسد دعمها العسكري والاقتصادي والسياسي الشامل لإسرائيل هنا ، في الأمم المتحدة ، في أمور أخرى ، في إساءة استخدام حق النقض دفاعا عن إسرائيل ضد قرارات مجلس الأمن .

لا يزال موقف إسرائيل من تسوية قضية فلسطين باقيا دون تغيير ، مما يجعل تحقيق أي تقدم أمرا مستحيلا . وللاسف ، فإن موقف الولايات المتحدة يتطابق تماما مع هذا الموقف . إذ تنكر باستمرار على الشعب الفلسطيني حقه في إنشاء دولته .

إن غرضها الحقيقي هو مساعدة إسرائيل على الإبقاء على وضعها المهيمن في الشرق الاوسط وتعزيز قوتها العسكرية والاقتصادية ، لأنها لاتزال تعتمد على إسرائيل بوصفها دعامة رئيسية لسياساتها الخاصة بالشرق الاوسط التي لم تتخل عن تحقيق الاهداف الامبريالية الهيمنية . إن كفاح الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه الوطنية عقبه كداء أمام تحقيق أهداف ومقاصد الولايات المتحدة وإسرائيل . ولهذا فإنهما تودان حرمان الفلسطينيين إلى الابد من حقهم في أن يكون لهم وطن وفي العودة إلى ديارهم الأصلية ، والحكم عليهم بالنفي الابدی أو بالعيش كمواطنين مستعبدین محرومين من التمتع بالحقوق المتساوية في بلدهم .

أظهر تاريخ البشرية كله حتى الآن أن الخروج على القانون والاضطهاد والظلم ليست هي الاسس التي يمكن أن تبني عليها العلاقات بين الأمم والسلام في العالم . هذا ينطبق بشكل خاص في الوقت الراهن حيث يمل الوعي السياسي والقانوني للدول وللشعوب جميعا إلى مستوى عال تماما . ويؤكد هذا وجود المنظمة والمبادئ التي أصمت عليها والتي تحكم أنشطتها .

في إطار منظماتنا ، هناك تفهم واضح تماما للحاجة الملحة إلى تسوية قضية فلسطين بطريقة عادلة . وهذه هي المسؤولية التاريخية العظيمة التي تتحملها الأمم المتحدة تجاه الشعب الفلسطيني الذي يُلقي مصيره المأساوي ظلالة على المجتمع الدولي كله . لقد آن الاوان أن تفهم إسرائيل بوضوح كيف تضمن لنفسها مزيدا من الوجود بين مجتمع الأمم في الشرق الاوسط ، وتضمن السلم والامن من أجل تنميتها الخاصة . عليها أن تدرك أنها لن تحقق أبدا هذه الاهداف بإهدار حقوق الشعب الفلسطيني ، أو بتعريضه للاضطهاد أو باتباع سياسة القوة في العلاقات مع البلدان العربية . فتلك السياسة لن تحل السلم والامن في الشرق الاوسط إطلاقا . يذكر التقرير المقدم إلينا بحسب ما يلي :

"إن هذه الحالة متظل سائدة مادام الشعب الفلسطيني ممنوعاً من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية ... ، ومادامت الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى تحت الاحتلال". (A/41/35 ، الفقرة ٥)

ينبغي أن تكون تسوية قضية فلسطين شاملة وعادلة . ونرى أن عقد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم بالاشتراك الواسع النطاق للبلدان المعنية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، هو الوحيد الذي يمكنه أن يؤدي إلى سلام دائم وإلى تهيئة الظروف اللازمة لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . لانزال نرحب باقتراح أن تنشأ في إطار مجلس الأمن لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط . إن هذه المبادرة التي اقترحها من على هذه المنصة وزير خارجية الاتحاد السوفياتي خلال المناقشة العامة ، تلقى تأييدنا الكامل . إننا نصر على وجوب التزام إسرائيل دون قيد أو شرط بجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تطالب بسحب قواتها المحتلة من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة . ونرى أنه مما له أهمية قصوى لتسوية الحالة الراهنة أن تتوقف الولايات المتحدة عن مواصلة دعمها العسكري والسياسي والاقتصادي الشامل لإسرائيل ، الذي لولاه ما استطاعت إسرائيل أن تمارس سياستها الراهنة فيما يتعلق بفلسطين والشرق الأوسط .

إن الوفد التشيكوسلوفاكي مقتنع بأنه من سلطة الأمم المتحدة أن ترقى إلى مستوى مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وأن تضمن له ممارسة حقه الوطني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة وأيضاً في العودة إلى دياره وممتلكاته وتقديم الحماية المادية اللازمة له . وهذا يتطلب أن تبدي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إرادة سياسية نشطة وأن تستخدم نفوذها السياسي لتنفيذ القرارات التي أصدرتها منظماتنا لتسوية قضية فلسطين .

تؤيد تشيكوسلوفاكيا بالكامل الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لإعمال حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، وستواصل تأييد جميع الجهود الرامية إلى

تحقيق هذا الهدف ، وإلى التوصل إلى تسوية شاملة منصفة في الشرق الأوسط تضمن المصالح المشروعة لجميع الأمم والدول في المنطقة .

السيد هوكة (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : مضت عشر سنوات منذ قدمت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - التي تشارك الجمهورية الديمقراطية الألمانية في عضويتها - تقريرها الأول إلى الجمعية العامة . والجمعية العامة بإنشائها تلك اللجنة تصرفت بما يتمشى مع الاعتراف بأنه بغير أعمال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني لا يمكن أن يتحقق السلام في الشرق الأوسط ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى وفقا لمطلب الغالبية العظمى من الدول بالسعي إلى تسوية عادلة لقضية فلسطين ، ومن ثم للنزاع في الشرق الأوسط بشكل عام . وهذا وارد أيضا في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة الذي ينص على ما يلي :

"وهناك حاليا قدر كبير من الاتفاق على أن أفضل سبيل لتحقيق السلم في الشرق الأوسط هو التسوية الشاملة التي تغطي جميع جوانب النزاع ، بما في ذلك قضية فلسطين . ويوفر هذا ، بالإضافة إلى الأساس المشترك الذي تنطوي عليه المقترحات المختلفة التي قدمت من قبل ، أساسا لإجراء مفاوضات موضوعية" .  
(A/41/1 ، ص ٤)

إن النزاع الذي لا يزال مشتعلا منذ عقود عديدة لا يسبب المعاناة التي لا توصف لشعوب الشرق الأوسط ولا سيما الشعب الفلسطيني فحسب ، وإنما يعرض السلم والأمن الدوليين لمزيد من المخاطر أيضا .

عملت اللجنة - ولا تزال تعمل - بشكل ملتزم وبطريقة مسؤولة تحت قيادة رئيسها ، الممثل الدائم للسفاح ، السفير ماسامبا ساري ، الذي نود أن نعرب له عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به . ولا تزال اللجنة تتقدم باقتراحات - وفقا لولايتها - ترمي إلى أعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، ألا وهي حقه في تقرير المصير دون تدخل أجنبي ، وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة ، وحقه في العودة إلى دياره ، وأيضا الحق في التمويه .

وقد جرت أنشطة متعددة الجوانب بهدف تعبئة الرأي العام العالمي ، ودفع الذين يتحملون المسؤولية السياسية إلى تلبية مصالح الشعب الفلسطيني ، وذلك ابتداء من الحلقات الدراسية والندوات الإقليمية إلى اللقاءات الصحافية ومؤتمرات المنظمات غير الحكومية . وكان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في جنيف في ١٩٨٣ والذي اعتمد إعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لإعمال الحقوق السياسية ، اللذين وافقت عليهما الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة في نفس العام ، ذا أهمية خاصة . وتتفق هذه الوثائق مع قرارات الأمم المتحدة ومع احتياجات عصرنا والمهم الآن اتخاذ إجراء فوري ومشترك من جانب جميع القوى المسؤولة والمعنية على نحو جاد برعاية الشعب الفلسطيني والسلم العالمي ، بغية تنفيذ تلك القرارات وقبول كل شيء قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم ومن ثم تحقيق حل عادل ودائم وشامل لهذه المشكلة .

وعلى الرغم من الجهود المستمرة لم تحرز حتى الآن نتائج ملموسة بشأن تنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وإذا كان الأمر يتعلق بتطبيق مبادئ القانون الدولي المعاصر ، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ، فإن الانطباع الناشئ هو أنه يجري العمل بمعيار مزدوج ، فالحق في تقرير المصير ، على سبيل المثال ، الذي تطالب به الشعوب بشكل طبيعي وبطريقة لها ما يبررها ، لا يزال ينكر على الشعب الفلسطيني .

هذه هي السياسة التي تتبعها القوى الامبريالية التي تحاول أن تبقي الدول والشعوب تحت وصايتها وأن تعلن أن مناطق بأكملها تدخل ضمن مناطق نفوذها ، وأن تفرض ما تسميه بمثلها على العالم كله . إن الذين يرغبون في السلم والأمن ، ويهتمون بحقوق بالحقوق الإنسانية والحريات الأساسية لا يمكن أن يظلوا غير مباليين بمصير الشعب الفلسطيني ويجب ألا يسمحوا بأي مزيد من الإبطاء في تسوية قضية فلسطين . لقد حان الوقت لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني . وهذا يعني بمعة خاصة أن يكفل للشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة .

تحاول إسرائيل ، تحت ذرائع مختلفة ، أن تبرر أعمالها العدوانية المتكررة وأن تخفي معاد التوتر في الشرق الاوسط . هذه الذرائع ليست سوى محاولة عقيمة لتحويل الانتباه عن مسؤوليتها وإظهار الضحايا باعتبارهم الطرف المذنب . وهناك نية مبيتة للتشهير بحركة التحرر الوطني بأكملها ولاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني من التسوية السلمية . وينبغي أن نذكر أن منظمة التحرير الفلسطينية ما برحت منذ ١٩٧٤ مراقبا في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقامت بدور نشط في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولها بعثات رسمية في بلدان كثيرة بل وتتمتع غالبا بمركز دبلوماسي .

إن عدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، واحتلال الاراضي الاجنبية لحرمان الشعب الفلسطيني بشكل نهائي من أساس رزقه ، يقفان في سبيل تسوية هذه المشكلة . وقد استجاب المجتمع الدولي لهذه الحالة . وكانت الاقتراحات والمطالب التي وردت أيضا في قرارات الأمم المتحدة أمامنا منذ عدة سنوات . ول سوء الحظ ، هناك حقيقة تاريخية مفادها أن دولة أنشئت بموجب قرار من الأمم المتحدة وبتأييد منها تتجاهل على نحو متمل القرارات التي تتخذها المنظمة العالمية . ومع ذلك دون التأييد السياسي والاقتصادي والعسكري الطويل الاجل وبصفة خاصة من جانب "حليف تلك الدولة الاستراتيجي" ما كان يمكن لها أن تتبع هذا المسلك الموجه أساسا ضد مصالح السلم العالمي وكذلك ضد مصالح الدول والشعوب في المنطقة . وقد أصبح من الضروري الآن أن نوقف أي سياسة من سياسات العرقلة حتى يمكن للأمم المتحدة دون تحفظ أن ترتفع إلى مستوى مسؤوليتها عن حل قضية فلسطين .

يود وفد بلادي أن يؤكد هنا أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعتقد أن مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط يعتبر أفضل السبل المناسبة لحل قضية فلسطين ، وذلك نظرا للمشكلات المتعددة التي يؤثر كل منها على الآخر . ويجب أن تشارك في هذا المؤتمر جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . ويمكن

للجنة التحضيرية لمجلس الامن التي اقترحها الاتحاد السوفياتي أن تسهم إسهاما هاماً في الطريق الذي يؤدي إلى انعقاد هذا المؤتمر . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الاقتراح السوفياتي نظراً إلى أنه من السليم التحرك صوب عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط ومن ثم تحريك العملية التي ترمي إلى ضمان السلم والامن لجميع الدول والشعوب في المنطقة .

لقد قطعنا بالفعل شوطاً ناجحاً ، وإن كان محفوفاً بالصعوبات ، وذلك منذ إنشاء هذه المنظمة العالمية . والانتصار العظيم لنضال الشعوب من أجل التحرر يؤكد لنا أن الشعب الفلسطيني هو الآخر سيستمتع بحقه في تقرير المصير . ومتؤدي الجمهورية الديمقراطية الالمانية دورها أيضاً في المستقبل في إطار المنظمة العالمية وخصوصاً باعتبارها دولة عضواً في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بغية التوصل إلى سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الاوسط . وكما حدث في السنوات الماضية ستؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية الكفاح العادل للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية من أجل أعمال حقوقهما السيادية .

السيد كيكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ حوالي

أربعين عاماً وفرت الجمعية العامة في القرار ١٨١ (د - ٣) الأساس القانوني لإنشاء دولتين ذاتي سيادة في الأرض المعروفة باسم فلسطين . وعلى الرغم من أن إحدى هاتين الدولتين وهي إسرائيل أنشئت في العام التالي أي في ١٩٤٨ ، فإن الفلسطينيين العرب لم يبلغوا بعد حقوقهم وتطلعاتهم المشروعة . وما برح هذا الاخفاق مصدر معاناة إنسانية تجل عن الوصف ويمثل لب الصعوبات السياسية الخطيرة التي تعود المنطقة .

وعلى مر السنين ما برحت المسألة تتعقد بصورة متزايدة ويتعذر حلها أكثر فأكثر . لقد أصدرت الأمم المتحدة سلسلة من القرارات ، وأبرزها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ، اللذان يوفران أساسا للتسوية التفاوضية . ولا يمكن أن ينشأ أي أمل حقيقي في التسوية السلمية إلا اذا نفذ هذان القراران واشتركت جميع الاطراف في المفاوضات . ومن الجوهرى بصورة خاصة أن تشرع اسرائيل والعرب ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، في الحوار .

وفي الوقت نفسه ، لا تزال محنة الشعب الفلسطيني تبعث على القلق العميق . وأن السياسة التي تنتهجها اسرائيل في الاراضي المحتلة والتي تتمثل في اقامة المستوطنات لا تزال تزيد من الصدمات المتكررة بين سلطات الاحتلال والفلسطينيين . إن السكان الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان يتعرضون كل يوم تقريبا الى خطر القصف في القتال بين الفئات المتناحرة . إن خطورة الحالة تتجسد في المطالب المتزايدة المفروضة على كاهل وكالة الأمم المتحدة لانغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بتقديم المساعدة الانسانية للسكان من اللاجئين الفلسطينيين في جميع أرجاء المنطقة .

إن اليابان ترى أنه من الجوهرى لاسرائيل والشعب الفلسطيني أن يبذلا جهدا حقيقيا لارساء الثقة المتبادلة وتعزيز الارادة في التعايش ، وإن سياسة اسرائيل المتمثلة في إقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة واتخاذ التدابير الانفرادية لتغيير مركز الاراضي العربية المحتلة تمثل عقبة حقيقية أمام تحقيق ذلك الهدف . إن اليابان ، إذ لا تؤيد احتلال اسرائيل للاراضي العربية بأي شكل من الاشكال ، تحث اسرائيل على بذل قصارى جهدها لحماية حقوق الانسان للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت سيطرتها ولادارة تلك الاراضي بطريقة عادلة وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

وحيث أن القضية الفلسطينية تكمن في لب مشاكل المنطقة ، فانني أود في هذا الوقت أن أوضح موقف حكومة اليابان إزاء الشرق الاوسط ككل ، وهو التالي :



أولا ، لا بد أن يكون السلام في الشرق الاوسط سلاما عادلا ودائما وشاملا .  
 ثانيا ، لا بد أن يتحقق هذا السلام عن طريق التنفيذ المبكر الكامل لقراري مجلس الامن  
 ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) عن طريق الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني  
 واحترام هذه الحقوق ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، بموجب ميثاق الامم  
 المتحدة . ثالثا ، لا بد من استكشاف كل سبيل يفضي الى إحلال هذا السلم ، مع إيلاء  
 الاعتبار الواجب لمتطلبات الامن المشروعة للبلدان في المنطقة ولحقوق وتطلعات جميع  
 الشعوب في المنطقة ، بما في ذلك حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . رابعا ، تؤيد  
 اليابان وجهة النظر القائلة إن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني .  
 وهكذا ، بغية النهوض بقضية السلم في الشرق الاوسط فان اليابان تعتقد أنه من  
 الجوهري أن تعترف اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بهما ببعض وأن تشترك منظمة  
 التحرير الفلسطينية في عملية السلام .

وفي حين أن الجهود الرامية الى النهوض بعملية السلم مستمرة طيلة العام  
 فانها لم تحقق تقدما ملموسا . وإن التوقعات بتسوية المشكلة في المستقبل القريب  
 لا تزال ضئيلة . وعلى الرغم من أن الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد توصلتا الى  
 اتفاق في العام الماضي ، اتفقتا بموجبه على العمل سوية من أجل التسوية السلمية ،  
 يبدو أن جهودهما قد وصلت الى طريق مسدود . ونلاحظ أن هناك بعض الاتصالات العالية  
 المستوى بين الدول العربية واسرائيل . ولكن يبدو أنها لا تؤدي الى شيء ملموس . وفي  
 الحقيقة أخشى أن أي مراقب مهتم بالحالة ، لا يسعه إلا أن يشعر بالاحباط إزاء عدم  
 ظهور تطورات ايجابية في عملية السلم في العام الماضي .

بيد أنه سيكون من الخطأ الفاحش أن نسمح لخيبة الامل أن تنال من تصميمنا على  
 تحقيق تسوية عادلة وشاملة للمسألة . وتعتقد اليابان أن من مسؤولية المجتمع الدولي  
 تعزيز الجهود التي تهيم الظروف التي يمكن إجراء المفاوضات في ظلها . ولا بد من  
 تشجيع جميع الأطراف المعنية على بذل قصارى جهدها لالتماس الحل السلمي . وفي هذا  
 الصدد ، نرحب بالمبادرة التي أخذ زمامها مصر واسرائيل اللذان حددا عام ١٩٨٧

"سنة التفاوض من أجل السلم" . إننا نعتبر مبادرتيها تعبيراً هاماً عن تصميميها على التغلب على الصعوبات . وعلاوة على ذلك ، تؤيد حكومة بلادي فكرة إنشاء إطار دولي للتسوية السلمية ، إذا كان ذلك سييسر عملية السلم .

إن اليابان من جانبها قد سعت في العام الماضي إلى التماس الطرق التي تمكن من المساهمة في تعزيز الظروف المفضية إلى التسوية السلمية للمشكلة .

وربما هناك جانب ملموس بصورة أكثر في جهود اليابان الرامية إلى المساهمة في الحل السلمي ، ألا وهو الدعم الذي تقدمه لوكالة الأمم المتحدة لأغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . إن اليابان تعتقد أن هذه الوكالة ، بتقديمها المساعدة للاجئين الفلسطينيين ، تؤدي دوراً حيوياً ليس من الناحية الإنسانية فحسب ولكن بوصفها عنصراً للحفاظ على الاستقرار في المنطقة . وقد قدمت اليابان للوكالة منذ عام ١٩٦٥ حتى الآن تبرعات نقدية بلغت في مجموعها ٦٩ مليون دولار ومعونة من الأغذية بلغت قيمتها الإجمالية ٤٢ مليون دولار . وعلاوة على ذلك ، بدأت حكومة بلادي في العام الماضي باستقبال متدربين فلسطينيين لتلقي التدريب التقني والمهني في اليابان وقررت هذا العام أن تتعاون مع الأونروا في مشروعها المتعلق بتشيد وتجهيز مدرسة جديدة في جرش بالأردن . وتعتزم حكومة بلادي دعم هذه الوكالة الهامة جداً كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

لقد عانى الشعب الفلسطيني خلال جيلين من تجربة الحرب المريعة والاضطهاد والنفي . فإلى متى سيظل هذا الشعب ينتظر قبل أن يتمكن من ممارسة حقوقه المشروعة ؟ ولا بد للأطراف المعنية أن تعترف بأن الجميع خاسرون في الدورة الحالية من العنف والانتقام . إن ادامة العداوة وعدم الثقة بين الشعوب في المنطقة لا تخدم مصلحة أحد . ولنا وطيد الأمل في أن تواصل الأطراف المعنية بذل قصارى جهدها من أجل تحقيق هدفنا ، ألا وهو إحلال السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط .

السيد دين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في عام ١٩٤٧

تولت الأمم المتحدة مسؤولية الشعب الفلسطيني التي لم تنفذها . وبالنسبة للغالبية

الساحقة منا هنا في الجمعية العامة لا يوجد لدينا أدنى شك في أنه ما لم تحل القضية الفلسطينية خلا مرضيا لا يمكن أن يكون هناك أدنى أمل في تحقيق السلم في الشرق الأوسط . وبالقسط لا بد أن يشتمل الحل الشامل على إعادة جميع الأراضي العربية التي تستولي عليها إسرائيل عن طريق حروبها العدوانية منذ عام ١٩٦٧ . وإن ما يكتسب بنفس القدر من الأهمية هو اقرار الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين في تقرير المصير وفي العودة الى ديارهم . وفي الحقيقة أنه ما من شك في أن قضية فلسطين تمثل لسب مشكلة الشرق الأوسط . وما دامت المشكلة قائمة فلا يمكن تبديد مناخ الصراع الذي يستبد بالمنطقة منذ وقت طويل والذي أدى في عدة مناسبات بالعالم الى الاقتراب من الكارثة .

ولا يستطيع أحد أن يتهم هذه المنظمة بالتقصير لأن الأمم المتحدة اعتمدت خلال أربعة عقود كثيرا من القرارات من أجل إنهاء الصراع . وتضمن كثير من تلك القرارات عناصر من شأنها أن تمهد الطريق أمام السلم . ومع ذلك ، آثرت إسرائيل أن تتجاهل كل مواقف المجتمع الدولي ورفضت أن تتخلى عن طريق العدوان والقوة . ومما يشجع إسرائيل في تعنتها تلك الحماية وهذا التعاطف القوي من جانب دولة عظمى ، التي تهربر ذلك بحرصها على بقاء إسرائيل وبضرورة استراتيجية عليا .

ولم يكن من الغريب إذن أن الأمم المتحدة عجزت حتى الآن عن اقناع إسرائيل بأن أفضل السبل أمامها ، بل أفضل السبل أمام سلم العالم ، هو سبيل التسوية الشاملة المنصفة للجميع ، بما فيهم الشعب الفلسطيني . ونستمع في هذه القاعة الى الكثير من الادعاءات بالالتزام بالحرية والديمقراطية وتقرير المصير وغير ذلك من المبادئ السامية . ونسال أولئك الذين يتشدقون بهذه الادعاءات : لماذا إذن يحرم الشعب الفلسطيني من حقه في وطن مستقل خاص به ؟ كيف تستطيع إسرائيل وكيف يستطيع أصدقاؤها أن يصروا على حقها في البقاء في الوقت الذي ينكرون فيه ذلك الحق على شعب فلسطين ؟ كيف تستطيع إسرائيل أن تستمر في إنكار حقيقة وجود الشعب الفلسطيني ؟

وبصرف النظر عن تقسيم فلسطين وطلب شعب بأسره جميع حقوقه ، وعلى الرغم من تبعثره والاهانة التي يشعر بها من العيش كمجموعة من اللاجئين ، وعلى الرغم من الشراسة المروعة للسلطة العسكرية الإسرائيلية التي تبطش به باستمرار ، يرفض شعب فلسطين رفضا قاطعا أن يتنصل من تراثه الجماعي كفلسطينيين . بل إن الشعب الفلسطيني قد أثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه شعب له تاريخ وحضارة وأنه جدير بأن يكون أمته . وإن انكار هذا الحق الأساسي على الشعب الفلسطيني كان ولا يزال جوهر الصراع .

إن المجتمع الدولي منذ اعتماد القرار ٥٨/٢٨ جيم في ١٩٨٢ ، قد حث مرارا وتكرارا على انعقاد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، ونأمل أن يتمكن المؤتمر ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية مباشرة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بمفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وأعضاء مجلس الأمن من

أن يتوصل الى حل عادل . ومع ذلك ، لا تزال اسرائيل وأصدقائها يعرقلون هذا المؤتمر ، ولا يزالون يصرون على المحادثات المباشرة . ولكن هذه المحادثات ، كما تصر اسرائيل ، لا يمكن أن تشمل منظمة التحرير الفلسطينية ، وتتجاهل حقيقة أن الأمم المتحدة قد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وتنكر اسرائيل هذا بالطبع ، وتزعم أن هناك آخرين ، أو أن هناك انقسامات في صفوفها . وحتى في أشد الديمقراطيات استقرارا ، هل هناك رأي واحد ولا سواه ؟ لقد حاولت اسرائيل أيضا أن تخترع ما يسمى بالقيادة الفلسطينية المعتدلة ، التي يمكن أن تتفاوض وأن تتعامل معها . ولن تكتسي مثل هذه الجماعات ثوب الشرعية . وهذه مؤامرة تذكرنا بالممارسة الاستعمارية المألوفة .

ويقال أيضا إن منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن تعترف باسرائيل - ولننتبه الى ذلك - قبل الاعتراف باستقلال فلسطين بل حتى قبل النظر في مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مناقشات . ويتمخض هذا الموقف عن اعتراف صريح من جانب منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل قبل أن يسمح لها بدور غير محدد في مفاوضات غير محددة بشأن مستقبل غير محدد لفلسطين . ولا نعتقد أن هذا طريق معقول أو حتى اقتراح جدي . ولنسأل من يؤيدون اسرائيل الذين يصرون على اعتراف صريح باسرائيل من جانب منظمة التحرير الفلسطينية إذا ما كانوا ، بنفس هذا المعيار ، قد طلبوا من اسرائيل أن تعترف صراحة أو حتى ضمنا بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالدولة الفلسطينية ؟

إن منظمة التحرير الفلسطينية التي تعترف بها الأمم المتحدة باعتبارها حركة تحرير وطني مشروعة ، توصف باستمرار بأنها منظمة إرهابية ، رغم أنها أدانت أعمال الإرهاب واستنكرتها باستمرار وبشكل قاطع لا لبس فيه . وتود أجهزة الدعاية التي تستخدمها اسرائيل في جميع أرجاء العالم أن تقنعنا بأن كل فلسطيني أو أي شخص يقاوم اسرائيل في الأراضي المحتلة ، هو إرهابي . وفي الوقت ذاته ، تصبح جميع المخيمات والمستوطنات الفلسطينية ، أينما كانت ، أهدافا عسكرية مشروعة لاسرائيل ، وبالتالي

يمكن قصفها بالقنابل وتدميرها ، بصرف النظر عن أن نساء وأطفالا ومدنيين يعيشون فيها . فهم يتجاهلون حقيقة أنه كثيرا ما يقتل النساء والأطفال ويشوهون من جراء القنابل والقذائف الاسرائيلية . من هم الارهابيون الحقيقيون ، إننا نتساءل ؟ هل من المستغرب أن سياسات اسرائيل الارهابية ذاتها قد أفرزت حلقة متصاعدة من الارهاب والعنف ؟

يكفي المرء أن ينظر الى سياسات اسرائيل في الضفة الغربية والاراضي المحتلة الاخرى ليعرف أن اسرائيل ليست كاية دولة محتلة . فان سياساتها ترسم لإخضاع الشعب ، وغرضها هو ضم الضفة الغربية وأكبر قدر ممكن من الاراضي العربية . مرة أخرى أمامنا تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ومرة أخرى يشهد هذا التقرير على تجاهل اسرائيل التام لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . ويواصل نظام تل أبيب دون هوادة سياسة ضم الاراضي العربية من خلال طرد مكانها وغير ذلك من التدابير القسرية . ونقتبس من التقرير :

"اقترن هذا الضم الزاحف للاراضي الفلسطينية المحتلة ، كما هو الحال في السنوات السابقة ، بتدابير تستهدف قمع جميع أشكال المقاومة والتعبير السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعب الفلسطيني ، فضلا عن أعمال العنف والاستفزاز التي تمارسها القوات الاسرائيلية والمستوطنون اليهود المسلحون ضد الفلسطينيين" . (A/41/35 ، الفقرة ٢٠)

ويتكلم التقرير أيضا عن إصرار اسرائيل على اتباع سياسة مصادرة الاراضي العربية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وزيادة حجم وعدد مستوطناتها ، ويستطرد قائلا :

"... وواصلت اسرائيل في الوقت نفسه سياستها الرامية الى تهويد الاراضي الفلسطينية المحتلة عن طريق ادماجها بالتدريج في النظام الوطني الاسرائيلي اقتصاديا واداريا وتهيئة الظروف التي ترمي الى إرغام السكان الفلسطينيين على الهجرة من أراضيهم" . (A/41/35 ، الفقرة ١٩)

وفي جوهر سياسة اسرائيل يكمن إنكار وجود الشعب الفلسطيني ذاته . ومن هنا فرضت اسرائيل الشتات على الشعب الفلسطيني . وأعربت اللجنة في تقريرها عن بالغ قلقها لما قامت به اسرائيل من إعادة فرض أنظمة الطوارئ لعام ١٩٤٥ التي وضعت في عهد الانتداب البريطاني ، والتي تسمح بإبعاد الأشخاص والحبس الإداري دون تهمة أو محاكمة . ويؤكد التقرير :

"إن هذا الاجراء أصبح حجر الزاوية في سياسة قمعية جديدة تهدف إلى كبح الأنشطة المعارضة لاحتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ووجهت بصورة رئيسية ضد طلاب الجامعات والنقابات والمحفيين" . (A/41/35 ، الفقرة ٢١) وتحت ستار هذا الإجراء قامت السلطات الاسرائيلية بترحيل عدد من الفلسطينيين ، واحتجزت عددا أكبر وقيدت من تحركاتهم . ويبدو أن سياسة السلطات الاسرائيلية شجعت المستوطنين اليهود على ارتكاب أعمال التخريب والعنف ضد العرب . كما أدت إلى تدنيس الأماكن الإسلامية المقدسة ولا سيما الحرم الشريف والمسجد الأقصى . إن قائمة الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة لا تنتهي ، ولكني لن استرسل في سردتها خوفا للإيجاز ، فالتقرير في متناول الجميع . ويكفي القول إن المرمى الأساسي لسياسة اسرائيل هو الاستمرار في تشتيت الشعب الفلسطيني ، وتضييق الخناق عليه على أمل أن يرحل ، وفي ذلك ما يحقق غرض اسرائيل في ضم الأراضي المحتلة .

وإزاء عدوان اسرائيل المستمر وبطشها بالشعوب العربية ينبغي لهذه المنظمة أن تظل حازمة . فرغم سطوة اسرائيل العسكرية وحماية أصدقائها الأقوياء لها ، لا بد أن نستمر في إصرارنا على حل عادل يركز على مبادئ معينة من بينها استعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وحقه في أن يكون له وطن ، واستعادة الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل بشكل غير شرعي . ولا يجوز أن يحرم الشعب الفلسطيني من القيام بدور مركزي في تقرير مستقبله عن طريق ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ظريف (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعد قضية

فلسطين واحدة من أقدم المسائل المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . وهذه المشكلة التي نجمت عن مؤامرات الامبريالية العالمية وثمره أفكارها غير الشرعية - الصهيونية ، تنبع أساسا من إنكار متفطر لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف . وهذه المشكلة تمثل لب الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الاوسط ، وتستحوذ على اهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية في سعيها لإيجاد حل عادل . لقد أمضينا آلاف الساعات في بحث هذه القضية في مئات المؤتمرات والاجتماعات الدولية والاقليمية ، واعتمدنا عشرات الإعلانات والقرارات والمقررات والبلاغات وخطط العمل ، وكلها ترمي الى هدف واحد ، ألا وهو تحقيق تسوية دائمة وشاملة ، وبالتالي وضع حد لمأساة طال أمدها يعيشها الملايين من الفلسطينيين .

ومع ذلك ، لم يفلح أي من هذه الجهود في تقريب التسوية أو في تحقيق السلام فيما يخص تلك القضية . وما زالت الاراضي الفلسطينية ، بالإضافة الى اراض عربية أخرى ، واقعة في قبضة الاحتلال الاسرائيلي الحديدي . وأصبحت أعمال العنف والقمع التي ترتكب ضد الفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الاراضي المحتلة تؤثر على قطاعات متزايدة من أولئك السكان ، ولا يبدو أن هناك نهاية لسياسة اسرائيل في حيازة الاراضي بالقوة .

ولا يمكن أن يعزى استمرار محنة الفلسطينيين الى تقصير المجتمع الدولي ، ولا الى الادعاء بعدم وجود أساس واقعي وعادل يقوم عليه الحل الدائم .

لقد ورثت الامم المتحدة مشكلة فلسطين بعد أن وصلت بالفعل الى أبعاد خطيرة ، ما طرأ من تطورات بعد ذلك زاد من حدة التوترات التي دفعت بالمنطقة أكثر من مرة الى مواجهة عسكرية شاملة ، نجمت عنها خسائر فادحة في الارواح والممتلكات .

والامم المتحدة ، مدركة لمسؤوليتها المباشرة عن صيانة السلم والامن الدوليين ، ظلت ساهرة على تلك الحالة ، وبذلت كل جهد في استطاعتها لتحقيق سلم شامل ودائم في الشرق الاوسط ، عن طريق التوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية . وأوضحت هذه المنظمة بجلاء طبيعة المشكلة ونطاقها ، في القرارات التي اتخذها اثنان



من أهم أجهزتها وأكثرها نفوذا ، وهما الجمعية العامة ومجلس الأمن . وتلك القرارات لم تجسد فحسب حكم المجتمع الدولي على القضية الفلسطينية ، بل إنها أيضا وضعت المبادئ التوجيهية الأساسية الكفيلة بتحقيق تسوية مقبولة لتلك القضية .

ومما يثير جزعا عميقا لدى الإنسانية المحبة للسلم ، أن تلاحظ أن مطالباتها المتكررة بإعادة السلم إلى تلك المنطقة من العالم التي ابتلتها الحروب ، عن طريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، لقيت أذنا صماء من جانب نظام إسرائيل الصهيوني ومستشاريه الامبرياليين . إن إسرائيل ترفض بعناد سحب قواتها وإدارتها من الأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة انتهاكا صارخا ومتكررا ، ومخالفة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . وقد شرع الحكام الصهاينة ، وفقا لأطماعهم الخبيثة في إقامة "إسرائيل الكبرى" المزعومة ، في استيعاب أراضي الآخرين . ورغم تحذيرات المجتمع الدولي القوية ، قام النظام الصهيوني بإعلان ما أسماه "القانون الأساسي" الذي اعتبر فيه مدينة القدس الشريف "العاصمة الأبدية لإسرائيل" . وتحقيقا لنفس الغاية فإن إسرائيل لا ترفض فحسب إعادة أراضي مرتفعات الجولان الشاسعة إلى السيادة السورية بل إنها أيضا سنت تشريعا يرمي إلى ضمها إليها بمفعلة نهائية .

ويمكن رؤية ما يعبر بوضوح عن هذه الممارسة غير الشرعية في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة . فإسرائيل تواصل بعناد اتباع سياسة نشر المستوطنات الاستعمارية اليهودية في هاتين المنطقتين . وكما حدث في الماضي ، طردت بالقوة فسي العام الفات آفا أخرى من السكان الأصليين من ديارهم وقراهم أو أجبرتهم على التخلي عنها نتيجة أعمال الضغط والتخويف البشعة التي تقوم بها سلطات الاحتلال والمستوطنون الصهيونيون . ومن ثم تستخدم عادة الأراضي والممتلكات المصادرة بهذه الطريقة لإقامة مستوطنات جديدة وتوسيع القديم منها أو لبناء مرافق عسكرية جديدة للقوات المحتلة .

وتمتد الآثار البغيضة للقوانين والأنظمة الأخرى التي تفرضها السلطات الإسرائيلية ، بالمخالفة المارخة لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٦ ، إلى جميع نواحي الحياة في الأراضي المحتلة . فقد حلت الكثير من أجهزة الحكم المحلي ، مثل مجالس المدن والقرى ، وطردت رجالها المنتخبين واستعاضت عنهم بإدارات عسكرية أو مدنية تابعة للسلطة القائمة بالاحتلال . كما أن المؤسسات التعليمية والاجتماعية ، مثل المدارس والجامعات ونقابات العمال ، تغلق المرة تلو الأخرى . وتتعرض مساجد المسلمين وأماكنهم المقدسة إلى التخريب ، ولا يزال المدنيون المسالمون أهدافا للمضايقات المستمرة من جانب المجموعات الإرهابية من المستوطنين وشرطة السلطة القائمة بالاحتلال .

ولا تزال هذه الممارسات وما يشابهها مبعثا مستمرا للقلق لدى سكان الأراضي المحتلة ولدى البشرية جمعاء . ولا تزال عالقة بأذهاننا الذكرى المريعة لمجزرة اللاجئين الفلسطينيين الأبرياء في مخيمي صبرا وشاتيلا وغارة القرصنة الجوية الإسرائيلية على تونس التي أدت إلى مقتل أكثر من ١٦٠ شخصا . وإذا كنا نريد أن نمنع تكرار هذه الأعمال الوحشية البغيضة ، يتعين علينا أن نتخذ خطوات جادة لنزع فتيل التوتر المتزايد نتيجة للفظائع التي يقترفها النظام الصهيوني .

ويكفي القول أنه ما كان لظلمة النظام الصهيوني أن تسود على رغبات المجتمع الدولي لولا ما يلقاه هذا النظام من حماية وتشجيع من جانب حلفائه الامبرياليين ، وفي المقام الاول امبريالية الولايات المتحدة . فما فتئت الولايات المتحدة ، التي وضعت ما يسمى بالتحالف الاستراتيجي مع النظام العنصري ، تقدم لهذا النظام الدعم الهائل غير المشروط على الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، مما مكنه من ارتكاب أعمال العدوان على بلدان عربية ذات سيادة في المنطقة ، ولا سيما سورية ولبنان . وامبريالية الولايات المتحدة هي التي شلت فعليا مجلس الامن بإساءة استعمال حق النقض والحيلولة دون اعتماد تدابير لإجبار نظام اسرائيل الخارج عن القانون على الانصياع .

وتتجدد مؤامرات الولايات المتحدة المستمرة ضد السلم والامن الدوليين مرة أخرى في ردها السلبي المستمر على نداءات الجمعية العامة المتكررة الى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط . وإننا ندين بشدة هذا الموقف الذي لا ينم عن المسؤولية إزاء قضية من القضايا الساخنة في عصرنا . وفي هذا الصدد فإننا نشيد بالموقف البناء للاتحاد السوفياتي ونعبر عن تأييدنا لاقتراحه المؤاتي والواقعي بإنشاء لجنة تحضيرية تتكون من الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن .

وإذ نعبر عن التقدير للأمين العام للأمم المتحدة لمساهمته الرامية الى تمهيد الطريق أمام عقد المؤتمر المقترح ، فإننا نحثه على مضاعفة جهوده في هذا الاتجاه .

ومن الضروري بالطبع أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة في هذا المؤتمر . وإننا نرفض أية محاولة لعزل قضية فلسطين عن باقي مشكلة الشرق الاوسط ، ونعتبر أي صفقة تأمرية أو جزئية غير سليمة قانونيا ولا أخلاقيا . وقد بينت التجربة السابقة أن السلم الدائم لا يمكن تحقيقه في الشرق الاوسط إلا بتسوية عادلة ودائمة ، يكون شرطها الاساسي هو نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف .

إن شعب فلسطين الباسل والمواطنين الأبطال في سورية ولبنان ، في كفاحهم لاستعادة أراضيهم وممارسة حقوقهم السيادية الوطنية ، يحظون بكامل دعم وتضامن شعب

وحكومة أفغانستان . ونحن على ثقة من أن الجمعية العامة سوف تعتمد ، كما فعلت في الماضي ، مشاريع القرارات المقدمة من جمهورية أفغانستان الديمقراطية وعدد من البلدان الأخرى ، بأغلبية ساحقة . ونحث جميع الدول المحبة للسلم والعدالة على إيلاء تأييدها لمشاريع القرارات هذه \* .

السيدة نجوين بنه شانه (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

إننا نجتمع مرة أخرى في هذه الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة لمعالجة قضية فلسطين ، قضية شعب شهيد شرد من أرضه بالقوة ، شعب عاش معاناة هائلة في المنفى ولكنه يواصل خوض كفاح شجاع لا يقهر لاستعادة حقوقه الوطنية الأساسية المقدمة .

لقد وصلت قضية فلسطين اليوم إلى مرحلة هامة تحتاج إلى اتخاذ إجراء أكثر قوة من جانب المجتمع الدولي في سعيه إلى حل عادل ودائم وشامل للمشكلة . وفي كل يوم تملنا أنباء جديدة عن القمع البربري الذي تمارسه قوات الاحتلال الصهيونية في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، بازدياد لكل قانون أخلاقي ودولي . وتلجأ قوات الاحتلال الاسرائيلية ، في محاولة منها للقضاء على مقاومة الشعب الفلسطيني ، إلى الاعتقالات التعسفية الجماعية والطرده والاعتقال والاعمال الأخرى الرامية إلى تغيير التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة . وتشكل سياسة الإبادة التي يمارسها الصهاينة الاسرائيليون ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وكذلك سياستهم التوسعية ، انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وغيره من المكوك المعترف بها عالميا . وكانت التدابير التي اتخذتها إسرائيل لضم شرقي القدس ومرتفعات الجولان وإقامة المستوطنات وأعمال القمع والإرهاب التي ترتكبها ضد سكان الأراضي المحتلة ، موضع إدانة شديدة من جانب الأمم المتحدة وبلدان حركة عدم الانحياز . وإذا كان إسرائيل قد استطاعت أن تواصل دون عقاب سياستها الوحشية والكريهة ضد الشعب الفلسطيني ومئات الشعوب العربية ، فإن هذا يعود إلى أنها تتمتع بكل أنواع الدعم السياسي والعسكري والمالي والدبلوماسي من

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دوس مانتوس (موزامبيق) .

جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، حليفها الاستراتيجي . وقد جعل هذا الدعم والتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية المتواطئ المباشر مع إسرائيل . وفي هذا الصدد فإن موقف حركة عدم الانحياز ، الذي أكد عليه مرة أخرى مؤتمر القمة الثامن المعقود في هراري ، واضح وصريح . فقد جاء في الإعلان السياسي ما يلي :

(تكلت بالانكليزية)

"وأدان رؤساء الدول أو الحكومات 'التحالف الاستراتيجي' بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وأكدوا أن هذا التحالف قد عزز الدور العدوانسي لنظام تل أبيب التوسعي الذي يعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة ، ويشجع ذلك النظام على مواصلة وتصعيد عدوانه ، مما يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الدولي والسلم والامن في الشرق الاوسط" . (A/41/697 ، ص ٥٣ ، الفقرة ١٦٣)

(واملت الكلام بالفرنسية)

والولايات المتحدة إذ تسيء استخدام حقها في النقض في مجلس الامن بصورة منتظمة ، تعوق بدرجة خطيرة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في معيه لايجاد حل عادل ومنصف لقضية فلسطين . وفي نفس الوقت ، تسعى الولايات المتحدة الى بث الفرقة فيما بين البلدان العربية ، وفرض اتفاقات منفصلة مثل اتفاقات كامب ديفيد ، على أمل سحق الكفاح الباسل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني وناصر الشعوب العربية بهدف تحويل الشرق الاوسط الى معقل للاستعمار الجديد ضد حركات التحرير والبلدان المستقلة في تلك المنطقة المضطربة .

وترمي محاولات فرض اتفاقات منفصلة الى عرقلة التسوية الشاملة للصراع في الشرق الاوسط ، ولبّ هذا الصراع هو قضية فلسطين . وتعارض هذه المحاولات مع مصالح شعب فلسطين والشعوب العربية الاخرى وكذلك مع مصالح السلم والامن في المنطقة وفي أرجاء العالم . وليس هناك أي احتمال لنجاح هذه المحاولات . وقد أكدت ذلك الأحداث المفجعة التي أعقبت صفقة كامب ديفيد . وأصبح من الواجب على من لا يزالون يفتنون الاوهام بشأن النوايا الطيبة المزعومة للخليف الاستراتيجي لاسرائيل أن يدركوا أنه من المستحيل وضع نهاية للاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية عن طريق الاتفاقات المنفصلة .

فالساسة التي تنتهجها الامبريالية الرائدة في الشرق الاوسط جزء لا يتجزأ من سياستها الشاملة المناهضة للشورة التي يتجسد مظهرها الاخير في نظرية الكونية الجديدة . وجميع الخطط ، ابتداء من خطة كينسفر وحتى خطة ريفان ، وابتداء من اتفاق كامب ديفيد وحتى الجهود المخزية التي تبذل حاليا لتحقيق كامب ديفيد ثانية ، تخدم تلك الاستراتيجية وتستهدف مقاومة الكفاح من أجل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق الشعوب في ذلك الجزء من العالم في السلم والاستقلال والتقدم الاجتماعي .

وفي مواجهة التحالف الاستراتيجي الاسرائيلي الامريكي وفي مواجهة أعمال القمع والارهاب التي يتركبها الصهاينة ، ما برح الشعب الفلسطيني يخوض طوال عقود كفاحا بطوليا ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، لاستعادة حقوقه الوطنية الاساسية، بما فيها الحق في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين .

وهذا النضال يحظى بالموافقة والتأييد المتزايدة من جانب البشرية جمعاء . وتؤيد فييت نام شعبا وحكومة وبدون تحفظ موقف حركة عدم الانحياز بشأن قضية فلسطين . وقد تأكد هذا الموقف من جديد في الاعلان السياسي الصادر عن مؤتمر القمة الثامن المعقود في هراري ، والذي جاء فيه ما يلي :

(تكلت بالانكليزية)

"أكد رؤساء الدول أو الحكومات أنه لا يمكن التوصل الى حل شامل وعادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط دون انسحاب اسرائيل انسحابا تاما وغير مشروط من جميع الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، ودون استرداد الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف وممارسته لها ، بما في ذلك حق العودة الى دياره ، وحق تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال الوطني وفي إقامة دولة ذات سيادة ومستقلة في فلسطين ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة" . (A/41/697 ، ص ٥٧ ، الفقرة ١٧٦)

(واملت الكلام بالفرنسية)

ولقد أثبتت التجربة على نحو لا شك فيه أن قضية فلسطين هي لبّ مشكلة الشرق الأوسط والصراع العربي الاسرائيلي . ولا يمكن بالتالي أن يكون هناك سلم في الشرق الأوسط ما دامت القضية الفلسطينية دون حل . ومن ثم ينبغي ألاّ يدخر أي جهد من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن . ومن الأمور المواتية للغاية في هذا الصدد الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي بشأن الدعوة الى عقد هذا المؤتمر الدولي ، على أن تشترك فيه كل الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك الاقتراح الخاص بإنشاء لجنة تحضيرية مكونة من الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن . ومن المؤسف أن هذا الاقتراح يمطد بالموقف السلبي الذي تتخذه اسرائيل والدولة التي تحميها ، وهو موقف أدانه مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز إدانة قاطعة في العبارات التالية :

(تكلت بالانكليزية)

"أدان رؤساء الدول أو الحكومات الموقف السلبي الذي تتخذه إسرائيل والولايات المتحدة إزاء عقد هذا المؤتمر ، وأعربوا عن الأمل في أن تعيد الولايات المتحدة النظر في هذا الموقف السلبي" . (A/41/697 ، ص ٥٨ ، الفقرة ١٨٢)

(واصلت الكلام بالفرنسية)

وإذ نستلهم الايمان العميق بالكفاح الذي لا يقهر للشعوب ، فاننا على اقتناع راسخ بأن كفاح الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية من أجل نيل حقوقها الأساسية ، سينتصر في النهاية .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : لهذه المناقشة أهمية خاصة ، شأنها شأن مناقشات الأعوام الماضية ، حيث أننا نتكلم عن العنصر الرئيسي في مشكلة الشرق الأوسط ولبّ الصراع في تلك المنطقة . إن الجهود الدائبة التي يبذلها المجتمع الدولي لايجاد وسائل لحسم مشاكل الشرق الأوسط ، وإيجاد حل عادل لقضية فلسطين ، تبرز في عشرات القرارات والمقررات التي اتخذها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة . غير أن الشعب الفلسطيني ما زال يتعرض لمعاناة تجلّ عن الوصف ، ونجد مرة أخرى أن الحقائق التي وردت في بيان السيد القدومي رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية حقائق مقنعة . وقد آن الأوان لتحويل الشرق الأوسط الذي يعد مرجلاً للتوتر الدائم الى منطقة يسودها السلم المستقر والعدالة لجميع شعوب المنطقة . ولا بد من التسليم بأنه يتعذر تحقيق تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط دون أن نأخذ في اعتبارنا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وهناك توافق دولي في الآراء بأن لهذا الشعب حقاً ثانياً في الهوية الوطنية وفي تقرير المصير وفي وطن خاص به .

لقد اعترفت الجمعية العامة قبل اثني عشر عاماً بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وأكدت أن هذا الشعب من الأطراف الرئيسية في إرساء السلم في الشرق الأوسط . والأسباب التي أدت الى عدم إحراز تقدم في حسم هذه



المشكلة واضحة جلية . فالسبب الرئيسي هو السياسة العدوانية التي تنتهجها إسرائيل ، بتأييد ودعم كاملين من جانب واشنطن . ويمارس "الحليفان الاستراتيجيان" سياسة سافرة تقوم على إرهاب الدولة ، وينتهكان ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المقبولة .

وإسرائيل التي تسببت في المشكلة الفلسطينية التي هي أكثر المشاكل حدة في الصراع القائم في الشرق الأوسط ، تواصل اقتلاع الفطائع في الأراضي العربية التي استولت عليها . وتنتهج سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وفي قطاع غزة سياسة وحشية تقوم على القمع وترحيل الأفراد واحتجازهم بدون إجراءات قانونية لغترة تتجاوز ستة أشهر . ويعلن حظر التجول في المدن والقرى طوال اليوم .

وتُفلق الجامعات العربية ، ومن بينها جامعة بير زيت المعروفة وتصادر الصحف والمجلات الفلسطينية وغيرها من المطبوعات لأنها تنشر معلومات معينة عن حياة الفلسطينيين . وتُهدم منازل الفلسطينيين بالديناميت وتلك بالبلدوزرات لمجرد الاشتباه في كونهم يتعاطفون مع منظمة التحرير الفلسطينية .

إن أنشطة إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة كانت خاطئة منذ البداية . وقد بيّنا ذلك بوضوح في رد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بشأن هذه المسألة الوارد في الوثيقة A/41/455/Add.1 ، وقد جاء فيه :

"ظلت [إسرائيل] قرابة عشرين سنة تنتهك بصورة خطيرة ومنظمة حقوق الإنسان الأساسية في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وتمثل أعمال إسرائيل انتهاكا صارخا للقواعد الأولية للسلوك المتحضر للدول" . ( A/41/455/ Add.11 ، ص ٤ )

إن شمار السياسة الإسرائيلية تتجلى في مخيمات اللاجئين . فمحتهم طاغية فسي أبعادها . وما علينا لنذكر ذلك سوى أن نلقي نظرة على عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأمم المتحدة .

وتتجج تل أبيب بوقاحة في محاولة لتبرير مخططاتها وأعمالها العدوانية ، بالحاجة الى قمع من تزعم أنهم إرهابيون فلسطينيون . وقد أصبحت من الممارسات المألوفة غارات قصف الملاجئ المؤقتة للفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل من ديارهم ويعيشون الآن في أراضي الدول العربية مثل الدولة المجاورة لبنان . والمقصود هنا بالدرجة الأولى هو إذلال من تربطهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بنضال التحرر الوطني للشعب الفلسطيني . وينتشر اليوم في بلدان كثيرة الشعور بكون المشكلة الفلسطينية جرح الانسانية الدامي الذي يجب شفاؤه في أسرع وقت ممكن ، لكن لمن يقدمون شتى الوصفات لمعالجة هذا الجرح بالمفقات المنفصلة كما حدث في كامب ديفيد ، ينسون جوهر الموضوع ، وهو أن مستقبل الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يتقرر بدون ذلك الشعب . ومن الواضح أن الهدف الأساسي لسياستهم هو استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، من عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط ، ووضع

(السيد أودوفينكو ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

عقبات لا يمكن تجاوزها في طريق الحل العادل للمشكلة الفلسطينية ، وإلغاء مسألة تأسيس دولة فلسطينية مستقلة إلغاءً تاماً .

لقد بيّن وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في رسالة وجهها الى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، أنه :

"نظرا للتوتر الحاد المستمر في الشرق الاوسط الذي تضاعفه مخططات

اسرائيل العدوانية وسياسة واشنطن المعادية للعرب والفلسطينيين ، فإن الحاجة تمس الى تسوية عادلة وشاملة على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، والى ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وتأسيس دولة مستقلة".

وترد أسس واقعية للتسوية في الشرق الاوسط ولحسم القضية الفلسطينية فسي المقترحات المشهورة التي قدمها الاتحاد السوفياتي في ١٩٨٤ والتي أُكِّدت وطُوِّرت في الفترة التي أعقبت ذلك . وإنني أشير على وجه التحديد الى خطة إحلال سلام دائم في الشرق الاوسط وفقا لقواعد القانون الدولي المعترف بها والقرارات التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد حظيت هذه المقترحات بتأييد بلدان كثيرة . وتبيّنت أغلبية أعضاء الأمم المتحدة ، بما فيها بعض حلفاء الولايات المتحدة ، المبادرة السوفياتية لعقد مؤتمر دولي تمثيلي يعنى بالشرق الاوسط بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ونؤمن بأن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات محددة لعقد هذا المؤتمر .

والاقتراح الذي حظي باوسع تأييد ممكن في هذا الصدد كان الدعوة الى تشكيل لجنة تحضيرية تتألف من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . فهذه المبادرة التي قدّمت أثناء اللقاء الذي تم هذه السنة بين السيد غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، والسيد ميتران ، رئيس جمهورية فرنسا ، حظيت بقبول وتأييد واسع النطاق في بلدان كثيرة من العالم . والدليل على ذلك الإعلان السياسي الذي اعتمدته رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هراي

(السيد أودوفينكو ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

في أيلول/سبتمبر من هذا العام ، والذي أيدوا فيه فكرة إنشاء لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن بمشاركة الأعضاء الدائمين في المجلس ، لايجاد السبل والوسائل الفعالة لعقد المؤتمر الدولي . وأيدت الجمعية العامة هذه الفكرة في قرارها ٥٨/٣٨ .

إن تشكيل اللجنة التحضيرية في إطار جهاز الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين يمثل بالتأكيد خطوة هامة طـال انتظارها لايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية وللاستدلال على الطرق الناجعة للقضاء على حالة الصراع السائدة في جميع أرجاء الشرق الأوسط . ويمكن للجنة التحضيرية أن تناقش وتتخذ التدابير الضرورية لعقد المؤتمر الدولي وتنظر في شتى المشاكل المتملة بعقده وتحسمها بصورة موضوعية .

ونناشد مرة أخرى الدول التي تعارض عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط أن تراجع موقفها . فموافقتها على تشكيل اللجنة التحضيرية في إطار مجلس الأمن يمكن أن تساعد على كسر الجمود الذي يغلف المشاكل المعلقة منذ زمن بعيد ، وتدلل بالأفعال لا بالأقوال على الرغبة في مساعدتها على تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة النبيلة ومبادئه .

ومن المساهمات الايجابية المقدمة في الأمم المتحدة لحسم المشكلة الفلسطينية مساهمة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي يترأسها السيد ساري . فقد اضلعت اللجنة في ١٩٨٦ ، كما يوضح تقريرها ، بأعمال ذات أهمية كبيرة تنفيذا لولايتها . وتواصل اللجنة ، تنفيذا للمهام المناطة بها ، مراقبة تطورات القضية الفلسطينية . وقد بذلت كل جهد ممكن لتنفيذ توصياتها التي تبنتها الجمعية العامة . ونحن نؤيد جهود اللجنة لتنظيم وعقد حلقات دراسية اقليمية في أوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية ، علاوة على عدد من الاجتماعات والندوات التي عقدتها المنظمات غير الحكومية . ولا شك في أن هذه الجهود أسهمت مساهمة كبيرة في بلورة الرأي العام العالمي وتمبئته فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . وفي هذا السياق يود وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن يشير على وجه الخصوص

الى أن من شاركوا في الحلقات الدراسية الاقليمية الثلاث التي نظمتها اللجنة أكسبوا  
من جديد :

"إن مشكلة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
لا تزال تشكل لبّ صراع الشرق الاوسط ، وأن السلام الشامل والعاقل والدائم لن  
يحل في المنطقة دون ممارسة تلك الحقوق وفقا لقرارات الامم المتحدة" .  
واكد المشاركون في الحلقات الدراسية أيضا :  
"الحاجة الى عقد مؤتمر سلام دولي يعنى بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم  
المتحدة ، وطلبوا من الدول التي لا تؤيد ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير  
القابلة للتصرف ، ومن تلك الدول الولايات المتحدة واسرائيل ، أن تعيد النظر  
في موقفها بنحية حسم تلك المشكلة" .

وتقدم قرارات الحلقات الدراسية أدلة لا تقبل الدحض على أن هناك رأيا محددا في العالم حول السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق تسوية عادلة وموضوعية للمشكلة الفلسطينية . كما ترد مقترحات محددة حول هذه المسألة في التوصيات الصادرة عن اللجنة مؤخرا . ونحن بحاجة الى تركيز الجهود السياسية والدبلوماسية لكل الاطراف المعنية بغية تنفيذ هذه التوصيات .

وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بذلت ولا تزال تبذل جهودا دؤوبة من أجل التوصل الى قرارات مفيدة تتسق ومصالح الشعب الفلسطيني . ونحن ننشأ جميع البلدان أن تبذل جهودا جماعية للتوصل الى حل عادل للمشكلة الفلسطينية برمتها تحت رعاية الأمم المتحدة ، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ووضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني التي طال أمدها .

وتعرب جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مجددا عن دعمها لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، من أجل نيل حقوقه الوطنية وتناشد منظمة التحرير الفلسطينية أن تتحلى بالتضامن والوحدة في كفاحها الباسل .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشهد العام

المقبل مرور أربعين عاما على المأساة الكبيرة التي يعيشها الشعب الفلسطيني والتي اضلعت منظماتنا بمسؤولية تاريخية تجاهها . وقد بدأ الشعب الفلسطيني يعيش تلك المأساة بعد تقسيم وطنه ، واستمر يعيشها في المنفى . وأخذت هذه المأساة شكلا متطرفا نتيجة للسياسات المتمثلة في الإبادة الجماعية التي يمارسها النظام الصهيوني بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية .

وقد أصبح الشعب الفلسطيني المشرّد من وطنه والذي أرغم على العيش في المنفى والشتات والذي رفض التنازل عن حقوقه أو إيمانه بقضيته المقدسة ، ضحية قمع مستمر وأعمال إرهابية تهدد بقاءه حتى في الأراضي البعيدة التي لجأ اليها .

وقد قدمت اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية مرة أخرى إتهامات دامية ضد قوات الاحتلال الصهيونية . فقد ازدادت أعمال القمع قسوة ووحشية ، وهي تجري دون تمييز ضد المدنيين . ويتعرض الفلسطينيون لسوء المعاملة بكل أشكالها ، ويتعرضون للمضايقات والاعتقالات التعسفية والامتزازات ، ويضطرون الى الاختيار بين الجحيم اليومي للاضطهاد الذي لا نهاية له والمنفى بكل محنهِ واضطراباته . وحتى في المنفى ، فإن قوات العدوان الصهيونية التي تنتهك سيادة الدول وملامتها الاقليمية ، تلاحقهم بهدف الانتقام وتزرع الموت بين النساء والاطفال وتدمر ما استطاعوا الابقاء عليه من ممتلكاتهم .

وبالاضافة الى سياسة التصفيد هذه التي تتسم بالارهاب والعدوان ، يواصل النظام الصهيوني وبنفس الاصرار ودون أي عقاب انتهاج سياسة ترمي الى انشاء المستوطنات في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، في حين أعلن مجلس الامن بالاجماع عدم شرعية تلك السياسة لأنها تخالف الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف التي تحظر صراحة انتهاك سلطات الاحتلال لسلامة أراضي الاقاليم المحتلة . وترمي هذه السياسة إدامة الاحتلال حتى يمكن أن تستمر عملية الاستيلاء على الاراضي - وهي العملية التي بدأت في عام ١٩٨١ بضم مرتفعات الجولان السورية وإعلان القدس عاصمة أبدية لاسرائيل .

وفي مواجهة سياسة الامر الواقع هذه ، لم يتمكن مجلس الامن من أن يتخذ القرارات التي يمكنها أن تعيد القانون والسلم في الشرق الاوسط . ومجلس الامن ، الذي يستمر في اعتبار قضية فلسطين مجرد مشكلة لاجئين ، في الوقت الذي أعلنت فيه الجمعية العامة ، معبرة عن الرأي العام العالمي ، أن القضية الفلسطينية تشكل لب النزاع في الشرق الاوسط ، لم يتمكن حتى الآن من أن يفضلع بمسؤولياته .

لقد استطاع الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وبعد أن أنكر وجوده الوطني لوقت طويل ، أن يتغلب من خلال كفاحه المستمر وتضحياته ، على عداد البعض ، وعدم اكتراث البعض الآخر ، واستطاع أن يؤكد للجميع أنه حقيقة يجب

الاعتراف بها وأن يفرض حقه في تقرير المصير والاستقلال كشرط لازم لاية تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الاوسط .

وفي ضوء هذه الحقائق ، اضطلعت الجمعية العامة منذ ١٢ عاما بمسؤولياتها أمام التاريخ . وهي إذ تفعل ذلك انما تصحح ظلما وتعيد الى شعب اعتباره من خلال الاعتراف بعدالة نضاله . وقد اعتمدت الجمعية العامة ، بدفاعها عن الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثله الشرعي الوحيد ، النهج السليم الذي يتيح التوصل الى سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

وكان من نتيجة ذلك النهج الذي زادت وضوحا القرارات اللاحقة للجمعية العامة ، وأثبت صحته الدعم الجماعي الذي حظي به سنة تلو الاخرى من جانب المجتمع الدولي ، أن تم منذ ثلاث سنوات تحديد اطار للتفاوض بشأن التسوية الشاملة لازمة في الشرق الاوسط . ويتمثل هذا الاطار في مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط الذي ينبغي أن تشترك فيه ، على قدم المساواة ، سائر أطراف النزاع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ولايزال عقد هذا المؤتمر الذي وافق المجتمع الدولي من ناحية المبدأ ، موضع مراوغة ومناورات تهدف الى تأخيرته من جانب النظام الصهيوني الذي عارض باستمرار كل مبادرات السلام . ولا حاجة بنا لان نذكر هنا أن خطة فاس التي اعتمدها رؤساء الدول العربية في عام ١٩٨٢ قد تضمنت الدعوة الى عقد مثل هذا المؤتمر .

ويشكل هذا المؤتمر الاطار الوحيد للتفاوض الذي يمكن أن يفضي الى تسوية عادلة وشاملة للنزاع واقامة سلم دائم في المنطقة . ومن الضروري أن ترمي كل الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية ، وبشكل خاص جهود مجلس الامن الذي يضطلع بدور حاسم في هذا المجال ، الى ازالة العقبات التي تحول دون عقد المؤتمر والسعي الى خلق الظروف التي تساعد على نجاحه .



ان التطورات الخطيرة التي طرأت على نزاع الشرق الاوسط في العقود الاربعة المنصرمة ، وامتداد هذا النزاع في الاشهر القليلة الماضية الى مناطق جغرافية أخرى ، تدل على تفاقمه وزيادة خطورته على السلم والامن الدوليين . ومصدر هذه الحالة الخطيرة هو انكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واحتلال وطنه فلسطين . ويضاف الى هذا الانكار والاحتلال تعنت نظام تل أبيب الذي حوّل المنطقة برمتها الى بؤرة توتر مستمرة نتيجة لاعمال القمع والاستفزاز التي يمارسها ضد الدول العربية .

وعلى ذلك ، فمن الواضح أنه مادام الشعب الفلسطيني - الذي يتوجه اليه بلدي  
بتحية إجلال وتقدير لمقاومته البطولية والنموذجية للاحتلال وسياسة فرض الامر  
الواقع - غير قادر على ممارسة جميع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ولاسيما حقه  
في تقرير المصير وحقه في العودة وفي بناء دولته المستقلة ، ومادام احتلال الاراضي  
العربية مستمرا والنظام الصهيوني ماضيا في سياسة الارهاب والعدوان ستظل شياطين  
الحرب تتربص بالشرق الاوسط وسيبقى العالم عرضة لخطر تصاعد النزاع مع كل ما يترتب  
عليه من عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والامن الدوليين .

والواجب يقتضي من المجتمع الدولي أن يعمل على اعادة السلم الى الشرق  
الاوسط . كما يقع على عاتق مجلس الامن التزام رئيسي بمجابهة ذلك التحدي والنهوض  
بمسؤولياته على الوجه الاكمل .

السيد غارافيتو ايرنانديز (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

إن كولومبيا ، البلد المحب للسلم الذي يناصر قلبا وقالبا التفاهم القائم على  
احترام المساواة بين جميع الشعوب الشقيقة في العالم ، لايسعها أن تلزم الممت ازاء  
واحدة من كبرى مشاكل عصرنا ، مشكلة تتضافر فيها كل العناصر الدينية والمذهبية  
والسياسية لتهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في أرض ينبغي أن يعيش  
شعبها تظلله المودة والرحمة فهي مهد ديانتين من أهم الديانات التوحيدية في جميع  
الازمان وهما المسيحية واليهودية . بيد أنه يجدر بنا أن نبرز في فاتحة هذا القول  
أن الاسلام وإن كان لم يولد في فلسطين فمن الصحيح مع ذلك أن نمطه الثقافي يرتبط  
ارتباطا وثيقا بنمطي الديانتين التوحيديتين الاخرين اللتين يلتصق الإنسان من  
خلالهما صراط العدل والحقيقة لا لاقرار السلم فحسب بل وأيضا لينعم بالراحة والسكينة  
في دار البقاء وقد أدى في عالمنا المضطرب واجباته امتثالا لتعاليم هذه الديانات  
التوحيدية العظمى الثلاث .

وأولئك الذين يحيطون منا مسلكهم وهم يشرفون على خاتمة القرن العشرين ،  
باطار فلسفي ولاهوتي وأخلاقي يعجزون عن فهم الكيفية التي يمكن بها التوفيق بين

تعاليم هذه الديانات وسلوك المؤمنين بها حيال رفاقهم من البشر ، والمثال على ذلك هو انكار حق الشعب الفلسطيني في الارض والهوية الذي كان من نتيجته تجاهل اللاجئين أو معاملتهم على أنهم غرباء يجلبون الشقاء على بلدان المأوى ، أما من يعيشون في وطنهم فينظر اليهم على أنهم دخلاء وتلاحقهم الريبة أسوة بالمجرمين . وفي الأمم المتحدة التي تراقب الأوضاع - الأمر الذي يروق البعض ولكنه يورق البعض الآخر - نجدهم موضع تجاهل ويحترس منهم وكأنهم مواد عازلة في محطة لتوليد الطاقة الذرية .

فإلى أين نمضي وما هي فائدة الأمم المتحدة إذا كانت قراراتها لا تنفذ ولا يلتزم بها ؟ ومنذ انشاء هذه المنظمة انتهجت كولومبيا موقفا متوازنا متوخية الانصاف في المشكلة الفلسطينية . وقد صوّت كولومبيا دوما مؤيدة للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ؛ ودافعت عن حق ذلك الشعب في تقرير المصير ؛ وأدانت احتلال الأراضي بالقوة ؛ ودعت الى ممارسة الحق في العيش في سلم وحرية بمنأى عن التهديد . ولكن ذلك لم يحل دون اعترافنا بوضوح ومراحة بوجود اسرائيل كدولة حرة ذات سيادة ولدت من صرخة شعب عانى شأنه تماما شأن الشعب الفلسطيني في سبيل حقه في أن يكون له وطن ولكن شمة خلاف ألا وهو : أنه قد تم الاعتراف باسرائيل منذ عام ١٩٤٨ الأمر الذي لم يتحقق للشعب الفلسطيني رغم جهود الأمم المتحدة .

وقد بلغت مسألة فلسطين نقطة لا يمكن معها الوصول الى حل إلا بترجيح العقل . أما الاعتقاد بأن حل المشكلة يكمن في الأسلحة أو في سباق التسلح الذي انخرطت فيه الأطراف المتنازعة فلن يؤدي إلا الى مزيد من الاعتماد عن نقطة البداية التي أساسها إجراء حوار من أجل التعايش بين الشعبين اللذين يجمع بينهما المنشا والموقع والمصير . وإذا لم نمنح الى صوت العقل ونعترف بأن الشمس تشرق من أجل الجميع فإن تعقيد تكنولوجيا الأسلحة الحديثة وتقنمها يمكن أن يقودا البشرية الى محرقة . ويجدر دوما التنويه بالكلمات التالية الواردة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة الذي لا بد لنا من الالتزام به بحكم توقيعنا عليه .

"نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلمنا على أنفسنا أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف ، وأن ... نبين الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي".

فهل هذه المبادئ التي سنت كقواعد تحكم ملوك الأمم كانت مختلفة في الأربعينات عنها في الظروف الراهنة أم ربما تكون الوقائع قد طفت على وظيفة من السلم التي قررت شعوب العالم اسنادها إلى الأمم المتحدة . أم أن النزعة إلى تحقيق التفوق وبسط السيطرة والاستعمار التي تتحرك بعض الدول التي لا تكتفي بحدودها مستظل تعزز حالات تتعرض فيها الدول والشعوب المستضعفة للتخويف والاذلال . ولكم هو خطأ فادح أن يُلطخ ميشاق أممنا . وبغية من السلم بين شعوب العالم تدعو كولومبيا إلى استمرار ميشاق الأمم المتحدة ليس من حيث مضمونه أو روحه وإنما من حيث الشكل بحيث يتسنى تزويد هذه المنظمة بأداة أقدر على الوفاء بالولاية الممنوحة للجمعية العامة . ويبدو أننا كلما سعينا للاتفاق زدنا ابتعادا عنه .

وإذا حللنا الأوضاع من وجهة نظر الجغرافيا السياسية لوجدنا أن في كل قارة من قاراتنا نزاعات مسلحة تترتب عليها مواجهات بين الدول بل ونزاعات تمزق عناصر الوطن الواحد ، ومن المخزن أن هذه الرغبة في السيطرة بأي ثمن تؤدي بهم إلى تشجيع الارهاب . وينبغي أن نسال أنفسنا عما إذا كنا نؤمن حقا بمبادئ الأمم المتحدة وقادريين كدول على احترامها .

توجه كولومبيا نداء من أجل الوفاق والعدالة واحترام الحياة واحترام الحق في وطن يعمش المرء ويموت فيه بسلام . لقد آن الأوان لتوجيه الشكر للمفوض السامي لللاجئين ، نيابة عن كولومبيا ، على جهوده وعلى سياسته المتسقة لمالغ التعساء الذين اضطهدهم البشرية ، وهم لا يؤمنون إلا بالله وبلد وموطن في الدار الآخرة . فلابهم ، لأجل عالم اللاجئين ، يجب أن تبقى الأمم المتحدة قائمة ، لانه ، كما قيل في أحد قراراتها ، إن جوهر نزاع الشرق الاوسط هو القضية الفلسطينية ، وإن السلم الشامل والدائم والعدل لا يمكن أن يتحقق في المنطقة إلا بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ممارسة كاملة . إننا نرحب بكل محاولة بذلت لتحقيق تفاهم ، ابتداء من اتفاق كامب ديفيد إلى مؤتمر القمة الذي عقد في فاس ، المغرب ، والذي أتببع بمؤتمر قمة عربي آخر في الدار البيضاء . وما من شيء سيكون عملياً ومنطقياً أكثر من توصل إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني إلى حل لهذه المشكلة العويمة . كم تختلف النظرة إلى قضية فلسطين من خلال منظار إنسان حُددت مقاييسه بخفاة اكتسبها خارج المنطقة عن نظرة إنسان تشكلت شخصيته في خضم الأحداث . إن احترام حقوق الشعوب الشقيقة يمثل حجر الزاوية في سياسة حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ما الداعي لقانون دولي إذا كنا سنتجاهله ، ولماذا نطلب السلم إذا كنا سنستخف به ؟ ولماذا نبرم الاتفاقات إذا كنا سننتهكها ؟ وفي البيان الذي ألقاه رئيسنا ، السيد فيرغيليو باركو فارغاس ، مشيراً إلى السياسة الدولية التي ينتهجها بلدي على وجه التحديد ، قال : لقد أسهمت كولومبيا في تأسيس وتطوير وتحسين النظام القائم بين الدول الأمريكية وفي الأمم المتحدة ، كليهما ، وقد شجعنا على الدوام التكامل والتطلعات على المستوى دون الإقليمي . كما أن مبادئ عدم التدخل وحق الشعوب في تقرير مصيرها والتسويات السلمية للنزاعات فيما بين الدول ، هي التي ألهمت سلوكنا الدولي .

لقد حاولت هذه الهيئة في كافة الاوقات معالجة الحالات الواقعية ، التي أشارت عناصرها النزاعات . ولكن نتائج هذه المساعي في البحث عن الهدف النهائي لم تكن

مرضية . وبالطبع ، فإن العمل لم يتوقف هناك . ويتحتم علينا أن نواصل وضع البروتوكولات واتخاذ القرارات ، التي قد يتجاهلها الآخرون ، وأن نفعل كل ما مستطيع فعله كبشر في سعينا للوصول إلى الحقيقة . واعتقد أن المنطق السليم للإنسان وحده ، مستنداً بالرب أو الله أو يهوه ، سيحلّ السلم على الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني .

السيد باعبي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) : لقضية فلسطين

علاقة وثيقة وتاريخ طويل مع هذه المنظمة الدولية ، بل وطبيعة خاصة ومميزة معها . فقد أعتصمت أرض فلسطين على مسمع ومرأى من الأمم المتحدة ، بل وقُسمت أراضيها وأنشئت دولة اسرائيل بقرار منها ، ليقوم كيان دخيل فرضته سياسة الإرهاب والعسوان والعنصرية . وإن من المفارقات العجيبة ومن سخرية الأقدار أن يصبح هذا الكيان هو الأكثر تحدياً وانتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة وميثاقها . وهو - بعد أربعين سنة من إنشائه في تلك الظروف المعروفة - يتعرّع في أحضان الإمبريالية والاستعمار الجديد ليوصل سياسته العنصرية التوسعية ، ولكن في ظروف دولية تختلف كثيراً .

فاليوم يناضل الشعب الفلسطيني ، ووراءه دعم المجتمع الدولي وبجانبه قوى التحرر والسلم ، لاستعيد حقوقه الوطنية الخابتة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الفلسطيني . ولقد مضى وقت طويل قبل أن تتفجح حقيقة الصهيونية وطبيعة النظام الاسرائيلي ومحاولاته المستميتة في الافتراء والتلفيق . ولقد كشفت هذه الحقيقة في نفس الوقت الذي انخرط فيه عقد الهيمنة الاستعمارية على العالم وعلى دوله وشعوبه ، ووعت الشعوب النامية المتطلعة للحريّة والسيادة والتقدم إمكانيات انطلاقها لتشق لنفسها طريقاً جديداً وتبني العالم الذي تتطلع إليه وتنسف علاقات السيطرة والتبعية والاستغلال . ولكن قوى كبرى لم يترق لها ذلك ، وهي تعمل كل ما في وسعها حتى لا تبلغ هذه المسيرة التقدمية أوجها وتصل إلى نهاية طريقها المرسوم .

وها هي اسرائيل تكررّ كراس حربها في قلب الوطن العربي وقاعدة للقوى الامبريالية ضد الشعوب العربية . ولولا الدعم العسكري والاقتصادي غير المحدود ، الذي تحصل عليه دون انقطاع من بعض الدول ، لما استطاعت الاستمرار في تحدي إرادة المجتمع

الدولي والاستهانة بقرارات الأمم المتحدة . ولكن بعض هذه الدول جعلت من القوة بديلا للحق ، ومن مصالحها الانانية الضيقة رديفاً لنصرة قضايا الشعوب المضطهدة وإرساء علاقات متكافئة وعادلة وفق مبادئ الميثاق والقانون الدولي .  
وحتى الأنظمة العنصرية تراهن على هذا الدعم - فتتمادى في انتهاكاتها للقرارات الدولية .

ولم تشأ الولايات المتحدة الأمريكية بالذات - وهي الدولة العظمى الدائمة العضوية في مجلس الأمن - إلا أن ترمي بكل ثقلها إلى جانب المعتدي وتجسد انحيازها الكامل لإسرائيل متجاهلة حقوق الشعب الفلسطيني ، وهي التي يتوجب عليها قبل غيرها أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية في تعزيز مبادئ العدالة والمساواة وحفظ الأمن والسلم الدوليين .

إن منظمة الأمم المتحدة تتعرض للشك في مصداقيتها والارتياح في قدرتها على نصرمة مبادئ ميثاقها بمثل هذه المسالك والمواقف . وقد آن الأوان لتعزيز الثقة بها بالالتزام بقراراتها والانتصار للقيم والمبادئ التي تمثلها . ولقد أعلن المجتمع الدولي - مرارا وتكرارا - مساندته للشعب الفلسطيني في نضاله العادل . وقضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، الذي لن يتمتع بالسلام والاستقرار طالما لم يتحقق الحل العادل الشامل في ظل المؤتمر الدولي الذي دعت إليه الأمم المتحدة . وهذه هي إرادة المجتمع الدولي ، باستثناء إسرائيل والولايات المتحدة ، اللتين تريان في الحلول الجزئية والفردية وسيلة لتكريس نهجهما المعروف ، الذي ثبت فشله . ولقد بات جليا بأن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق بدون الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة وبدون تحقيق الحقوق الوطنية الشابتة للشعب الفلسطيني .

إن سياسة "القبضة الحديدية" والإلحاق السياسي والاقتصادي وتكريس زرع المستوطنات وإرهاب الدولة والاعتماد على العملاء وتغيير الهيكل الديموغرافي للأراضي المحتلة ومحاولة مسح الهوية الفلسطينية وفرض سياسة الأمر الواقع التي تتبعها إسرائيل لا يمكن لها أن تفلح .

ولقد أكدت حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمته الأخير في هراي شرعية النضال الذي يقوده الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، ودعمها غير المحدود لهذا النضال حتى النصر الأكيد .

لقد شهد العالم تطورات كثيرة خلال الأربعين عاما الماضية وحقت شعوب العالم انتصارات عظيمة وأرست مبادئ وقيم نبيلة وجديدة للعلاقات بين الدول والشعوب . وفي العام الماضي احتفلنا بالذكرى الخامسة والعشرين لإعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة . وقد استقلت شعوب كثيرة منذ إقرار ذلك الإعلان وتغيرت صورة العالم الاستعماري القديم . ولكن الشعب الفلسطيني ظل يزرع تحت نير الاحتلال والاضطهاد والتوسع وحرم من حقه المعترف به في تقرير مصيره . وظلت إسرائيل - بدعم من حلفائها - تمارس سياستها الاحتلالية الاستيطانية العنصرية ، ضاربة عرض الحائط بكل القرارات والنداءات الدولية الساعية إلى تحرير الشعب الفلسطيني المناضل وإلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

إن استمرار هذه الأوضاع السائدة أصبح العامل الأساسي في تعقيد الأمور وزيادة حدة التوتر ، وهي لم تعد تهدد سلام المنطقة فحسب ولكنها تهدد الأمن والسلام الدوليين . وربما أدرك أولئك الذين يتحالفون مع إسرائيل ويمدونها بالدعم والمساعدة في شتى المجالات بأن ذلك لا يقود إلا إلى مزيد من العنصرية الإسرائيلية في تحدي الأمم المتحدة وقدرتها على فرض الحلول الشاملة والعادلة .

إن كل المحاولات الهادفة إلى الالتفاف حول قرارات الأمم المتحدة وإهمال دورها الريادي في إيجاد الحل العادل بإشرافها قد باءت بالفشل . وينبغي الآن أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤوليتها التاريخية بمواجهة الحقيقة والسعي نحو السلام في الشرق الأوسط وذلك بعقد المؤتمر الدولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية بها فيها منظومة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة حتى يتم الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، ويحقق الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بها



فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . وبدون ذلك يستمر الدوران في الحلقة المفرغة التي لن تثمر سوى مزيد من الاضطراب والتوتر في المنطقة والعالم .

السيد فرح درير (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اعتماد قرار الأمم المتحدة ١٨١ (د - ٢) المعلنون "حكومة فلسطين المقبلة" فقد ظلت المأساة الفلسطينية تخيم على المجتمع الدولي . وما برحت السلطات الصهيونية منذ أربعين سنة ، متجاهلة جميع النداءات الدولية من أجل السلم في الشرق الأوسط ، فتتصرف بصورة من التحدي بانتهاك جميع قرارات الأمم المتحدة ، وخلق شبح العنف والإرهاب حيث يواجه شعبه بأكمله تعرضاً للتشريد والاقتلاع من جذوره ، خطر الإبادة سياسياً واقتصادياً وثقافياً بل وبدنياً . ومنذ أربعين سنة ما فتئت السلطات الصهيونية تعكف على مخطط متعمد ومتواصل لإيجاد نوع من البلبلة حول جوهر قضية الصراع العربي الإسرائيلي وما فتئت تحول الانتباه الدولي وتضع العقبات أمام الجهود المتواصلة لتعزيز السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط .

لقد كانت الحرب هي وسيلة إسرائيل لحل مشاكلها . وقد نبغ تاريخ العدوان والضم للدولة الصهيونية في إسرائيل من تشويه الحقائق والانحراف بالمنطق في الدعاية الصهيونية التي يطالب الصهاينة فيها بما يسمى بـ "أرض الميعاد" ، وبهذا تضمن بصورة غير مشروعة امتلاك فلسطين والسيطرة عليها . وعلى أساس هذا المطلب الزائف ظلت الدولة الصهيونية تبرر سياستها التوسعية في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ، وفي طرد سكانها تشجيعاً للهجرة اليهودية .

ومما يدعو للأسف أن المجتمع الدولي لم يوفق حتى الآن في تنظيم الإجراءات المتناسقة اللازمة كي تقلع إسرائيل عن سياستها المقيتة التي لا تزال ترمي إلى تجرييد الشعب الفلسطيني من حقوقه الإنسانية

إن الدولة الصهيونية في إسرائيل لا تستند إلى أية شرعية تاريخية أو توارثية أو قانونية في جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي أقيمت عليها . وليس لها أي

شرعية معنوية وليس هناك أي تبرير لملوكها القائم على ممارسة العنصرية وإرهاب الدولة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى .

إن الدولة الصهيونية في إسرائيل قامت - كما يعرف العالم بأسره - على عقيدة زائفة ومن خلال سلسلة من أعمال العنف والإرهاب . إنها جاءت نتيجة خطأ مؤسف على حساب العرب الفلسطينيين . واستمرت ، لا بغض دأبها وقوتها ، ولكن بغض تدفق الأموال والقدرة العسكرية التي وفرها حمايتها الأقوياء . إن الدولة الصهيونية في إسرائيل قد أثبتت أنها جسم غريب مزروع عجز أطباؤه الأقوياء لكن غير الحكماء عن النجاح في ضمان قبوله من جانب بيئته الجديدة التي فرض عليها في الشرق الأوسط ، وذلك بسبب ملوكه العدوانية ونزعتة الحربية إزاء مضيئه العربي المظلوم .

إن سياسات الصهيونية تنتعش على حساب الشعب الفلسطيني الذي تنكر وجوده . وقد كان واضحاً منذ البداية أن إسرائيل الصهيونية ستمضي في ملوكها الفظيع بخلق أغلبية يهودية ضخمة في أراض يسكنها مجتمع من العرب الفلسطينيين الأصلاء .

ومما يعجب له المرء هو تلك السرعة الخارقة التي تم بها طرد سكان من وطنهم ليحل محلهم آخرون في الوطن وفي وضع أيديهم على الممتلكات . وقد حدث هذا تنفيذاً لخطة صهيونية تقوم على المصادرة المنهجية التي بدأت قبل تصور قيام دولة إسرائيل الصهيونية نتيجة وعد بلفور المشؤوم في عام ١٩١٧ .

ويبدو من التناقض أن بلداً بهذا الصغر من حيث الرقعة وعدد السكان يوسع أن يقوم بمثل هذا الدور المرفوض في الشؤون العالمية . فكيف تسعى للدولة الصهيونية في إسرائيل أن تكتسب هذه الأهمية في الاستراتيجية العالمية بما يضعها اليوم في مركز تشكل فيه خطراً على سلم العالم وأمنه ؟

الرد يكمن في حقيقة ذكرت مرارا ومغادها أن دولة اسرائيل قد زرعت كجهاز للاستخبار والمراقبة العسكريين ، وكالة حرب تستخدم كمختبر عسكري تجريبي ، ولكي تظلم بدور فعال في الحفاظ على مصالح اقتصادية وتجارية أجنبية معينة ، وللتوسع في الشرق الاوسط . وتتلقى الدولة الصهيونية لقاء ذلك معونة غير محدودة - هي أكبر معونة في العالم - وحماية غير محدودة وكل الاموال والاسلحة التي تحتاج اليها لاضعاع الشعب الفلسطيني ولابقاء الشرق الاوسط في حالة من الاضراب المستمر . ومن غير المتصور في هذه الظروف ان نتوقع من منظمة التحرير الفلسطينية أو غيرها من العرب الاعتراف باسرائيل بغير شروط .

ويمكن للمرء ان يتساءل كيف يمكن للفلسطينيين ان يقبلوا أعمال سرقة الارض والطرد التي وقعوا ضحية لها . كيف يمكن تبرير وجود اسرائيل عندما تتلاحق سلسلة من الاغتصابات بلا نهاية ؛ وعندما تؤدي في كل مرة أعمال العدوان والضم الصارخة الى اكتساب اراض جديدة ؟

اية اسرائيل تلك التي يتوقع ان تقبلها منظمة التحرير الفلسطينية وجيرانها العرب الآخرون ؟ هل هي اسرائيل التي وصفتها خطة تقسيم الامم المتحدة لعام ١٩٤٨ التي دأبت اسرائيل على انتهاكها بانتظام ؟ هل هي اسرائيل التي تشكلت نتيجة الانتهاكات التي ارتكبتها في ١٩٤٨ بارهاب دير ياسين أو في ١٩٥٦ بارهاب كفر قاسم ، أو هي اسرائيل الناجمة عن حرب ١٩٦٧ العدوانية ؟ هل هي اسرائيل سنة ١٩٨٢ الناشئة عن الغزو غير المبرر للبنان ، حيث تواصل القوات الاسرائيلية حتى يومنا هذا عدوانها وتمعيدها المستمر للعنف والارهاب اللذين يلحقان اضرارا جسيمة بأرواح وممتلكات الفلسطينيين والعرب الآخرين ؟ هل هي اسرائيل الذكرى المخزية والبشعة لصبرا وشاتيلا ، أو اسرائيل التي تواصل نشر المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية ؟ هل هي اسرائيل آرييل شارون التي تحاول السيطرة على الشرق الادنى من الخليل الى قناة السويس ؟ أو هي اسرائيل التي تخطط بطريقة ماهرة لتفتيت كل الدول العربية ؟ واخيرا ، كيف يمكن ان يطلب الاعتراف باسرائيل من كيان أنكر وجوده ؟ لا ينبغي لنا ان نضع العرب قبل الحصان .

ان المشكلة الفلسطينية لا يمكن حلها الا بالفهم الحقيقي لسبب الصراع العربي الاسرائيلي . ان القضية لا تتمثل في الضفة الصهيونية حول أمن اسرائيل ، بل فسي الكفاح من أجل الحرية لشعب بأسره يسعى لتخليص نفسه من الفظائع التي ملطتها عليه العقيدة الصهيونية العنصرية التي تضي الشرعية على العدوان والسلوك الاستعماريين وعلى ارهاب الدولة ضد شعب بأكمله جريمته الوحيدة هي كفاحه من أجل نيل حريته وتحقيق استقلاله الوطني داخل الوطن الخاص به .

لهذا السبب يؤمن وفدي بأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع في الشرق الاوسط ولا يمكن ايجاد حل عادل ودائم معقول لها بغير الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني وانشاء دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين .

ان أية مبادرة سلمية ترمي الى احلال سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ينبغي ان تتضمن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . لقد برهنت الدول العربية على رغبتها القوية في التسوية السلمية لصراع الشرق الاوسط عندما اجتمع رؤساء دولها أو حكوماتها في مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس بالمغرب في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ واعتمدوا خطة السلام العربية التي أكد عليها مرة أخرى في مؤتمر القمة غير العادي الذي عقد في الدار البيضاء في تشرين الاول/اكتوبر من العام الماضي .

ويجب على العالم بأسره ان يقدر الشعب الفلسطيني لصبره الطويل في المطالبة بالاعتراف بحقوقه غير القابلة للتصرف بأكثر السبل السلمية المتاحة لشعب عانى من ظلم وحشي ، اذ طرد من دياره وفرض عليه العيش في مهانة المنفى والتشرد لأكثر من ٤٠ عاما .

وفي هذا الصدد يتعين على المجتمع الدولي المحب للسلم في هذه الهيئة ان يدفع قدما بالتسوية العادلة والدايمة للقضية الفلسطينية . ونحن نعتقد ان أمح

التدابير لبلوغ هذا الهدف هو أن يعقد بغير ابطاء مؤتمر دولي للسلم تحت رعاية الأمم المتحدة تشترك فيه جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، الى جانب الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن . ويجب على خطة السلم أن تكون شاملة وغير قابلة للانقسام وقائمة على القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة لكفالة الانسحاب الكامل وغير المشروط لاسرائيل من الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

وأود أن أختتم بياني بالتعبير عن تقديرنا للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي زادت ، في ظل القيادة القديرة للسفير ساري ممثل السنغال ، من الوعي الدولي بنضال الشعب الفلسطيني بهدف ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وانشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ، وعززت المساندة المقدمة الى هذا النضال .

ويأمل وفدي ان تلقى نتائج اللجنة وتوصياتها الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : نناقش اليوم قضية

فلسطين ، قضية الشعب الفلسطيني ، قضية مأساة شعب تعرض ويتعرض للإبادة والقتل الجماعي . نناقش أكبر مأساة انسانية في التاريخ الحديث ، نناقش ظاهرة استعمارية استيطانية وظاهرة عنصرية فاشية نازية ، ظاهرة الوجود المهيوني على أرض فلسطين المقموعة مهبط الديانات السماوية المسيحية والاسلام واليهودية .

ان ما جرى ويجري على أرض فلسطين لا يعدو ان يكون ظاهرة استعمارية استيطانية تماما مثلما جرى ويجري في جنوب افريقيا من قبل الاقلية العنصرية الفاشية البيضاء .

(السيد التريكي ، الجماهيرية  
العربية الليبية)

فالنظامان يرتبطان ارتباطاً عضوياً أساسياً ، وكلا النظامين تأسس على عقيدة عنصرية صهيونية في فلسطين ، وعنصرية في جنوب القارة وكلا النظامين العنصريين خلقا من قبل نفس الاستعمار - الاستعمار البريطاني . فالاستعمار البريطاني هو الذي أنشأ هذا الكيان الصهيوني العنصري في فلسطين . وكما قال الرئيس الراحل عبد الناصر : "لقد أعطى من لا يملك لمن لا يستحق" . أعطت بريطانيا التي لا تملك العمالة الصهيونية العنصرية التي لا تستحق . ومن هذا المنطلق يجب ان نعالج القضية الفلسطينية كظاهرة استيطانية عنصرية استعمارية .

ان معالجتنا لهذه القضية لا تعني عداً لليهودية كدين أو لليهود ، وانما للطبيعة العنصرية والاستعمارية ، للنظام الممنوع من قبل الاستعمار في فلسطين . ما هو الحل لهذه المشكلة ؟ وكيف تواجه الأمم المتحدة مسؤولياتها ؟ وما هو مستقبل الشعب الفلسطيني ؟ بل ما هو مستقبل السلام والأمن في منطقة البحر المتوسط وفي العالم بأسره . لقد ارتكبت الأمم المتحدة خطأ تاريخياً بقبولها هذا الكيان الممنوع كعضو في المجموعة الدولية . وهذا الخطأ التاريخي ارتكب دون شك في غفلة من شعوب العالم وبشاييد من الصهيونية العالمية كقوة عنصرية . وعلى الأمم المتحدة أن تصحح هذا الحدث أو هذا الخطأ التاريخي .

ان الحديث عن مؤتمر دولي ، مهما قيل فيه ، والحديث عن حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف مهما اكدناها ومهما اصدروا من قرارات فلن تحل المشكلة . أن تاريخ الصهيونية العنصرية النازية في فلسطين تاريخ استعمار متواصل ، من احتلال لفلسطين بأسرها الى عدوان مستمر على الأمة العربية ، الى ضم أراض عربية مجاورة لفلسطين الى ضم مهبط الديانات السماوية القدس الى الكيان الممنوع .

اننا نشاهد كل يوم هذه الظاهرة العنصرية الاستيطانية تتمركز وباستمرار من خلال انشاء المستوطنات بتمويل من الولايات المتحدة . ونشاهد كل يوم وباستمرار عمليات

الابادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة والاراضي العربية المجاورة بل والاراضي العربية الاخرى ، بل وعمليات الاعتقال لقادة الشعب الفلسطيني في كل مكان .

وحتى اولئك الذين يتحدثون عن حقوق الانسان لا أدري أي انسان يعنون ، الا اذا كان الانسان العربي في فلسطين والانسان الافريقي في جنوب القارة لا ينتميان الى هذا الجنس البشري . أليس الانسان الفلسطيني المشرذ بانسان ؟

يتحدثون عن الارهاب ، وأي ارهاب أكثر من طرد أربعة ملايين فلسطيني من اراضيهم وتشيتهم في العالم بأسره . أليس ذلك ارهاب ؟ تواجد ممثل للعصابة النازية الصهيونية معنا هنا في نفس القاعة وتواجد الممثل الحقيقي لشعب فلسطين خارج هذه القاعة ، أليس ذلك بارهاب ؟ أليس بارهاب ما يرتكب يوميا ضد الشعب الفلسطيني من ضرب بالطائرات واستعمال لحدث ترسانة للأسلحة تملكها الولايات المتحدة الأمريكية ؟ ماذا يعني وماذا تعني مذابح صبرا وشاتيلا ودير ياسين والمذابح اليومية للشعب الفلسطيني ؟ أتعني احتراماً لحقوق الانسان ؟ أليست بعمل ارهابي ؟ لا انها في نظر الدول الغربية بصفة عامة عمل انساني ويكافئ عليه المعتدى ويعطى ٥ بليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية فقط . ثم نسمع من يقول لنا انهم تبرعوا لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) اليوم . تبرعوا للاجئين لكي يعيشوا لاجئين باستمرار ، ولكي يكونوا في الخيام ، ولكنهم يعطون المال والسلاح للنازي الفاشي الصهيوني ليقتل المزيد وليذبح المزيد من الشعب الفلسطيني .

يتحدثون ايضا داخل الكيان الصهيوني عن معتد معتدل ومعتد متقلب . والفرق بينهما ان شامير يريد ان يقتل الشعب الفلسطيني بسلاح فتاك سريع ، ولكن بيريز يريد ان يقتلهم بالسلم وبسلاح اقل سرعة .

ان العصابة التي تحكم فلسطين هي عصابة ارهابية دموية - يشهد تاريخ الامم المتحدة ، بل ويشهد تاريخ الدول الغربية بذلك ، ولكنهم لا يريدون ان يعترفوا بذلك . ان بريطانيا تتحدث عن الارهاب ولكنها تستقبل شامير ، ولكنها لا تعترف بالشعب الفلسطيني ، بل وترفض ان تستقبل أي فلسطين وأن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم

بنفس الشيء . ثم يغالطوننا فيحدثون عن الارهاب وعن حقوق الانسان لان الانسان الاسود  
في جنوب افريقيا - ليس بانسان والانسان العربي ايضا ليس بانسان !  
عندما نذكر ان بريطانيا معادية للامة العربية يقولون لا . ماذا انتم اذن ؟  
اصدقاء ؟ الدليل موجود هنا . وجود الكيان الصهيوني يدل على مدى صداقتكم للامة  
العربية . عندما نقول للامبرياليين انتم اعداء لامتنا يقولون لا نحن اصدقاء ،  
والدليل ايضا موجود هنا .



(السيد التريكي ، الجماهيرية  
العربية الليبية)

قد نتحدث طويلا عن امكانية الحلول ، ولكنه لا يمكن أن نقبل أنصاف الحلول ، فنحن أمة عربية عريقة ، تاريخنا النضالي معروف ، لقد حاربنا الامبراطوريات الاستعمارية سنوات طويلة وانتصرنا .

لقد بقي الصليبيون الاستعماريون في أرض فلسطين قرونا ولكنهم انتهوا . لقد بقي العنصريون في زمبابوي "روديسيا سابقا" سنوات طويلة ولكنهم انتهوا وحل محلهم من يمثل شعب زمبابوي ، وستنتهي هذه العمالة النازية الفاشية التي تحكم فلسطين أيضا ، مهما كان الدعم ، ومهما كانت المساندة من قبل القوى الامبريالية .

إن الأمة العربية في صراعها ضد الكيان الصهيوني بوصفه ظاهرة عنصرية امبريالية استعمارية لا يجب أن تقبل أنصاف الحلول . وإن كانت بعض الدول العربية قد أجبرت ، أو قد تجبر ، على الاستسلام لظروف مؤقتة ، فإن ذلك لا يعني خضوع أمتنا ؛ فإن ذلك لا يعني استسلام أمتنا .

إن الأمة العربية التي تشهد الآن فترة من التمزق والخلافات ستتغلب على هذه الخلافات وستتوحد وستنتصر ، وسينتهي المحتل الصهيوني مهما كانت قوة أميركا وبريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى .

إن الحل الوحيد هو إنهاء الطبيعة الصهيونية النازية الفاشية المحتلة لفلسطين وإحلال الشعب الفلسطيني محل هذه العمالة ، وإعطائه حقوقه الكاملة . وغير ذلك من الحلول هو تلغيق .

قد نُتهم بالمزايدة أو بعدم الواقعية ، ولكن الواقعية لا تعني قبول الاحتلال والاستعمار ، والثورة تعني رفض قبول الواقع المؤلم . وها هو دور الثورة الفلسطينية . إنها ترفض الواقع المؤلم ، وستستمر في نضالها تدعمها الأمة العربية والأمة الاسلامية ، وكل الشعوب التقدمية والشعوب المحبة للسلام .

إن الأمم المتحدة - وأكرر مرة أخرى - مطالبة بتمحيب خطاها التاريخي وتحقيق الحق وإنصاف الشعب الفلسطيني وإعادةه إلى أرضه وحقه في الحياة مثل بقية شعوب العالم ، ومهما كان جبروت الاستعمار والامبريالية ، ومهما كانت قوة التحالف

الاستراتيجي الصهيوني الأمريكي ، فإن النصر لقريب . ومتشهد هذه القاعة - بإذن الله - تصحيح ذلك الخطأ التاريخي للأمم المتحدة وعودة الشعب الفلسطيني الى ممارسة حقه ، وانتهاء النازية الصهيونية العنصرية تماما كما انتهت نازية هتلر .

السيد عبدالحميد (السودان) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أخطبكم

اليوم وانتم تطرحون هذا البند للنقاش .. الا وهو قضية فلسطين .

إن نظر الجمعية العامة لهذه القضية بانتظام ولعدة سنوات ، وتخصيصها يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام ليكون يوما عالميا للتضامن مع شعب فلسطين ، ليؤكد تأييد الأسرة الدولية لقضية فلسطين ويجدد تلاحمها مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل والمستمر من أجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة .. من أجل العودة الى أراضيه المغتصبة وممارسة حق تقرير المصير واقامة دولته المستقلة في بلده .

كما أن اهتمام الغالبية العظمى من الدول الاعضاء هنا بالامر ليكرس القناعة بأن قضية فلسطين هي لب وجوهر النزاع المزمع في منطقة الشرق الاوسط . وهي مصدر الازمة المتفاقمة فيه وسبب ضياع الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة وما حولها .

إن اسرائيل بممارساتها العدوانية ومحاولاتها المستمرة لوأد القضية الفلسطينية وطمس هوية الشعب الفلسطيني ، وتمردها المستمر على ارادة المجتمع الدولي استنادا منها على القوة الفاشية وعلى تأييد أجنبي ودعم يملها من خارج المنطقة - انها بذلك لا تسير في اتجاه الحل العادل والدائم للقضية ، خاصة عندما تصر على حرمانها للشعب الفلسطيني من واحد من أهم مبادئ الميثاق الا وهو الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

لقد جاء مؤتمر جنيف الدولي حول القضية عام ١٩٨٢ ليؤكد هذه الاهداف وأطر تحقيقها . وسوف تظل المبادئ التي اختطها المؤتمر تشكل أساسا متينا للسلام العادل والدائم الذي تبتغيه الأسرة الدولية جمعاء .

ولقد أكد السودان من جديد تضامنه الذي لا يلين مع قضية الشعب الفلسطيني بل وضعها في مقدمة اهتمامه ، كما جدد عزمه على الوقوف مفا واحدا مع شعب فلسطين ومع ممثله الشرعي والوحيد - منظمة التحرير الفلسطينية - وذلك حتى تتحقق آماله وطموحاته المشروعة .

ولهذا فإن السودان ظل وما زال يعبر عن تقديره ودعمه للجهود التي تفضلع بها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، كما يعبر عن أمله في أن تلقى تلك الجهود كل الدعم والتأييد اللائقين .

لقد سبق أن تقرر أن يكون عام ١٩٨٦ الحالي عاما للسلام . واننا لنأمل ألا تغيب شمس هذا العام قبل أن يتم فيه توجه حقيقي وعملي نحو اقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الاوسط ، سلام حقيقي يوفر للشعب الفلسطيني حقوقه الاساسية وتطلعاته الوطنية المشروعة التي يعبر عنها ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

اننا من هذا المنبر ندعو لتوسيع الدعم والتأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي حدثنا مدير الدائرة السياسية فيها يوم الجمعة الماضي عند بداية النقاش حول هذا البند ، فأكد في هدوء ايمانهم العميق ورغبتهم الحقيقية في ايجاد حل سلمي لقضية شعبهم الفلسطيني وتحقيق السلام والاستقرار لهم ولغيرهم في المنطقة ، وذلك على العكس تماما من مندوب اسرائيل الذي خاطب نفس الجلسة في صلف ، وحاول بأسلوب مكشوف تبرير الارهاب الذي تمارسه دولته وحكّامها ضد أبناء ومناضلي الشعب الفلسطيني الصامد ، كما حاول المستحيل لإلصاق تهمة الارهاب بهم .

إن قضية فلسطين ليست قضية لاجئين كما يريدونها ممثل الكيان الصهيوني ويرتثني حلّها باستيعابهم في بلاد أخرى خارج أرضهم . انها قضية شعب بأكمله ، وقضية بلاد سلبت ونهبت مواردها ، وشرّد سكانها . انها جوهر مشكلة الشرق الاوسط التي لا بد من بذل المساعي الحقيقية والجادة لإيجاد الحل العادل لها . وبدون ذلك الحل فسوف تظل برميل بارود في المنطقة يندر بالانفجار في أية لحظة .

لذلك فإن السودان يعتبر عن اتفاقه مع الغالبية العظمى في منظماتنا العالمية بضرورة عقد المؤتمر الدولي المقترح لتحقيق السلام في الشرق الاوسط على أساس أنه يمثل الطريق الوحيد المتاح أمامنا لايجاد حل سلمي عادل ودائم للقضية .

وعليه فإنه يتوجب على اسرائيل ومؤيديها القليلين أن ينضموا الى بقية الاسر الدولية في هذا الطريق ، وأن يزيلوا العقبات المصطنعة من سبيله بما في ذلك المحاولات الدائمة لكسب الوقت من أجل فرض الحلول الجزئية وتغيت وحدة الصف العربي . إن دعوتنا المخلصة لتحقيق السلام العادل والدائم ظلت تصطم على السدوم بغطرسة الكيان الصهيوني ، التي تعود في الأساس الى نظريته العنصرية والدينيّة الضيقة ، وقيامه على الارهاب والقوة الظالمة ، وذلك لاحساسه بغربته في المنطقة وبوضعه السرطاني الغريب في الجسم العربي العميق الجذور ، والذي ينعكس بصورة أخرى في توسعه المستمر على حساب الوجود العربي في فلسطين المحتلة والاراضي العربية المجاورة .

إن إسرائيل تعتمد على العنف في المنطقة وعلى عون قوى خارجية ، فتجلبب الخراب للمنطقة وأهلها ، وتدعي عكس ذلك . إنها في تحدٍ مستمر لقرارات الأمم المتحدة ، وتعتمد في ذلك على حق النقض الممنوح أساساً للدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن .

إننا ندعو الدول الأعضاء في مجلس الأمن ، خاصة مؤيدي ، بل حلفاء إسرائيل ، أن يراجعوا مواقفهم فيما يختص بعقد المؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط ، الذي أجمعت الأسرة الدولية على جدواه حتى لا نهدر فرصة قيّمة للسلام تلوح بين أيدينا . إن إهدار هذه الفرصة سوف يفقدنا الكثير . وإن البديل الوحيد المتاح للشعب الفلسطيني يتمثل في المزيد من النضال بتأييد من العرب ، كل العرب والمسلمين ، وكل الشعوب المحبة للعدل والسلام .

إن نجد أنفسنا في هذه الحالة نلبي دعوة الحق ، وإن الحق لا يضيع أبداً ، وإننا للحق لناصرون .

السيد الويس (العراق) : يطيب لي في مستهل كلمتي أن أعبر مجدداً باسم وفد العراق ، عن تقديرنا العالي للدور الذي بذله وببذله رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، من أجل دعم القضية الفلسطينية وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حياة حرة كريمة ، وفي الكشف عن ممارسات السلطات الصهيونية ضد أبناء الشعب العربي الفلسطيني . ونشير هنا إلى تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة (A/41/35) والذي يدل دلالة واضحة على الجهود القيّمة التي قامت بها اللجنة والحقائق التي وثقتها في أدائها لواجبها على أحسن وجه ممكن .

انطلاقاً من إيماننا ومسؤوليتنا في إيجاد حل عادل ودائم لهذه القضية المصيرية ، ومن هذا المنطلق نعود من جديد لبحث مشكلة فلسطين التي مرّت عليها عقود طويلة قائمة دون أن يتحقق أي نجاح يذكر لحلها ، ومن المؤلم حقاً أننا لا نجد بصيص أمل يلوح في الأفق السياسي باتجاه إيجاد حل شامل وعادل لمأساة الشعب العربي

الفلسطيني ، الذي شرد من دياره و سلب وطنه وفق مخطط رسمته ونفذته الحركة الصهيونية بوسائل وحشية ارهابية .

لقد حظي الصهاينة بنجاح كامل عندما استخدموا الارهاب في ظل الانتداب البريطاني ، فانهم لم يرهبوا الشعب الفلسطيني فحسب بل جعلوا سلطات الانتداب تصاب بالذعر وتتخلى عن المسؤوليات المنوطة بها بموجب الانتداب وتلقي بمسألة فلسطين كلها أمام مجلس الامن . ولم يحقق الارهاب هذا النجاح فقط ، بل إن نجاحه كان باهرا لدرجة أنه أصبح جزءا لا يتجزأ من سياسة اسرائيل منذ بدايتها . واذا كان هناك نمط واحد ثابت اتسمت به السياسة الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ فهو نمط العدوان والتوسع على أساس القوة والارهاب . وباختصار ، فإن اسرائيل اختارت أن تعيش بقوة السيف ، والسيف وحده حتى تتحقق كل أحلام الصهيونية . ولكي تنفذ هذه الخطة الكبرى وتتحول الى واقع لابد أن يكون هناك حل نهائي للفلسطينيين ، فلابد للفلسطينيين أن يختفوا كشعب . وهذا هو النمط الآخر الذي تتسم به السياسة الاسرائيلية . ولتحقيق ذلك الجزء من الخطة الكبرى ، لم تكن الجهود التي بذلتها اسرائيل في هذا الاتجاه أقل اصرارا أو قسوة من الاعتماد على القوة المطلقة والوحشية ، فلا حق تقرير المصير للفلسطينيين ، ولا اعتراف بممثلهم الشرعي ، ولا بد أن ينظر اليهم كارهابيين أو على أفضل تقدير كلاجئين .

من أجل وضع هذه الاهداف موضع التنفيذ مارست اسرائيل سيامة البطش والوحشية في تعاملها مع الفلسطينيين داخل الارض المحتلة وباتباع سيامة العدوان والتوسع ضد الاقطار العربية ، متذرعة باعتبارات أمنية في تبرير انتهاكها للقانون الدولي ولايسط المبادئ الانسانية . ونتيجة لذلك وكما لا يخفى على أحد ما عاناه ويمانيه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال العسكري الصهيوني من سيامة القبضة الحديدية بما يحتويه من أحكام عرقية وعقوبات جماعية وطرده وتهجير واغتيالات واعتقالات كيدية وهدم المنازل ومصادرة الاراضي وبناء المستوطنات الصهيونية وضم مدينة القدس وجعلها عاصمة لها والاستمرار في تدنيس الحرم الشريف في القدس ، كما تعمل على تصفية المناضلين الفلسطينيين أينما وجدوا في أنحاء العالم . ولم تكتف اسرائيل بسياستها داخل فلسطين بل تجاوزتها الى الاقطار العربية فاحتلت الجولان وضمتها . وفي عام ١٩٨١ قامت بالعدوان على المفاعل النووي العراقي المكرس للأغراض السلمية كما قامت بغزو لبنان تحت نفس الذرائع الامنية المعروفة عام ١٩٨٢ حيث مارست الإرهاب والقتل الجماعي ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني ولا تزال مذابح صبرا وشاتيلا ماثلة أمامنا . وفي عام ١٩٨٥ قامت بالعدوان على تونس مستهدفة مقر منظمة التحرير الفلسطينية حيث قُتل العشرات من أبناء تونس وفلسطين وتقوم اسرائيل وبالتعاون مع الآخرين وباستمرار بهجمات شرسة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ضمن هدف إبادة الشعب الفلسطيني .

وفي الوقت الذي تواصل فيه اسرائيل عدوانها واحتلالها للاراضي العربية وتواصل إقامة المستوطنات في الاراضي الفلسطينية والعربية ، ترفض جميع المبادرات والفرص التي تستهدف تحقيق السلام العادل والمشرق لمشكلة الشرق الاوسط . ان استمرار المشكلة الفلسطينية بدون حل عادل واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية يشكلان الاسباب الرئيسية لاستمرار التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة وما يولده ذلك من العنف الذي يهدد الامن والسلم الدوليين .

ان محاولة إنكار حقوق شعب فلسطين الشابتة ، وأولها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في فلسطين ، كانت دائما السبب الرئيسي في كل ما مرت به المنطقة من توتر وصراعات دموية . ونقول لاسرائيل ان التعويل على الوضع الراهن والاعتماد على القوة الفاشمة والعيث بالسيف يؤديان الى الهلاك إن عاجلا أو آجلا . ان العرب لن يظلوا على انقسامهم وسوف يهتفون للذود عن شرفهم وكرامتهم واستقلالهم . ولهذا فان نضال الشعب الفلسطيني الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية هو نضال مشروع من أجل استعادة حق شعب سلبت أرضه وفقد وطنه . وان هذا النضال هو حركة تحرير وطن أحتل بقوة السلاح والإرهاب من قبل نظام عنصري غريب عن منطقتنا العربية وجذورها التاريخية . ولهذا فالعراق يفخر باعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي لخمس ملايين فلسطيني ولسنا وحيدون في ذلك لان منظمة التحرير الفلسطينية هي عضو متمتع بعضوية كاملة في جامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية هي عضو كامل في منظمة المؤتمر الاسلامي ، ومنظمة التحرير الفلسطينية هي عضو كامل العضوية في حركة دول عدم الانحياز ومعترف بها من قبل أكثر من ١١٠ دولة ، ولدى منظمة التحرير مكاتب تمثيل في ٨٧ بلدا والعديد من هذه المكاتب على مستوى سفارة .

ان هناك حقيقة شابتة وهي ان اسرائيل لم يكن بمقدورها ممارسة هذه السياسة العدوانية وانتهاكها لكل القوانين والأعراف الدولية وفي تحديها لارادة المجتمع الدولي لولا الرعاية الخاصة التي توليها لها الولايات المتحدة الامريكية والدعم المادي والعسكري الذي تقدمه باستمرار لتمكينها من تحقيق نهجها التوسعي العدواني . ولا بد ان الولايات المتحدة تعلم بأن السياسة التي تتبعها هي ليست سياسة السلم وإنما هي لإدامة الدمار والتوسع والعدوان والاضطراب في عموم المنطقة .

لقد كشفت الاحداث الاخيرة عن دور تخريبي جديد يقوم به الكيان الصهيوني بالتعاون مع الادارة الامريكية وذلك بتزويد ايران بالسلاح وقطع الفيار التي يحتاجها نظام خميني لاستمرار حربه العدوانية ضد العراق . ان هذه العملية القذرة التي



اشتركت فيها اسرائيل بشكل فعال هدفها إطالة أمد العدوان الإيراني على العراق واستمرار تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة بما يحقق الاهداف الصهيونية العدوانية التوسعية فيها .

لقد سبق وان أعلن العراق بأن هناك تعاوناً تسليحياً قائماً بين نظامي طهران وتل أبيب منذ بداية الحرب . فإشغال العراق بحرب عدوانية طويلة الأمد يصب في المخطط الصهيوني ويخدم مصالحه ويوقف ضد مصلحة القضية الفلسطينية . لقد كشفت وسائل الإعلام وباعتراف المسؤولين في واشنطن وتل أبيب عن تزويد إيران بالسلح وبشكل خاص من قبل اسرائيل وبشكل مباشر وغير مباشر . لقد أثبتت هذه الوقائع بما لا يقبل الشك عن دجل نظام خميني وكذب إدعائه بمعاداة اسرائيل ومناصرة القضية الفلسطينية . كيف يمكن لهذا النظام أن يعادي اسرائيل وهو الذي يعتمد عليها في توريد السلاح وقطع الخيار ؟

ان على نظام خميني وممثليه أن يكفوا عن المزايدة والإدعاء الكاذب بأنهم يقفون مع الشعب الفلسطيني . وسوف لن يغيد هذا النظام بعد اليوم ، الإنكار والتظاهر بمعاداته لاسرائيل والتهجم على أقوى مناصريه ومزوديه بالسلاح .

الرئيسي : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل إيران

الذي يود التكلم بشأن نقطة نظام .

السيد حسيني (جمهورية إيران الإسلامية ) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : هل لي أن أطلب اليكم سيدي الرئيس تنبيه ممثل مدام العراقي أن الجمعية العامة تنظر في قضية فلسطين البند ٢٥ . ويرى وفدي ان ممثل مدام العراقي يضع وقتنا هنا . رجاء تنبيهه الى ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يمكن لممثل العراق أن يواصل

إلقاء بيانه .

السيد الوبي (العراق) : لقد ادرك العراق منذ سنين العلاقة الوثيقة

بين عوامل الحرب وبواعثها وبين مخططات المهيونية في المنطقة والعلاقات المؤكدة بين النظامين العنصريين في تل أبيب وطهران . وبهذه المناسبة فإننا نود التأكيد من جانبنا بأن هذه الصفقة القذرة مهما كانت أبعادها لن تغير من الحقائق والنتائج الجوهرية في الموقف . فهي إن دلت على شيء فإنما تدل على إنحطاط النظام الإيراني القائم على الدجل والشعوذة وعلى إفلامه السياسي والعسكري كما تدل على قوة موقف العراق من جميع الوجوه السياسية والأخلاقية والعسكرية .

اننا نؤكد مجددا وبكل قوة دعمنا وتأييدنا لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية ووحدة صفوف المقاومة وندين جميع المؤامرات والنشائ من الداخل والخارج التي ترمي الى خلق الانشقاقات وتمزيق الصفوف وإحباط الهمم تمهيدا لتصفية القضية الفلسطينية بأجمعها .

اننا نؤمن بأن القضية الفلسطينية هي أساس مشكلة الشرق الاوسط لذلك فإنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار دون الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وحقه في تقرير مصيره وفي السيادة على أرضه وإقامة دولته المستقلة . ان موقفنا يتسم بالرغبة الايجابية وبروح المسؤولية ، ونتطلع الى حل عادل ومشرف للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط .

وان العراق رغم ظروف الحرب مصمم على القيام بمسؤولياته وبتقديم الدعم والتأييد الى الشعب العربي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد .

لقد آن الاوان للجمعية العامة ومجلس الأمن أن يضعا ارادتهما السياسية موضع التنفيذ ويجسدا بذلك رغبة وارادة المجتمع الدولي في تنفيذ ما اتخذ من قرارات

وتطبيق الشرعية الدولية وفرض احترامها حرما على مصادقية هذه المنظمة وتغاديا للمزيد من الولايات والالام التي عانى وتعاني منها شعوب المنطقة عامة والشعب العربي الفلسطيني بمورة خاصة .

السيد بفبيني اديتو نزنفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

تنظر الجمعية العامة في البند ٣٤ من جدول الاعمال المعنون "قضية فلسطين" في وقت لا يزال التوتر فيه مستمرا في الشرق الاوسط وكثيرا ما تقع أنواع مختلفة من حوادث العنف المتفاوتة الخطورة في ذلك الجزء من العالم الذي لم يشهد ملما منذ حوالي ٤٠ عاما . ان مصير الشعب الفلسطيني ، الذي يعيش معظمه في المنفى ، لا يزال يثير قلقا دوليا عميقا . ونظرا لعدم تسوية النزاع في المنطقة يسود إحساس عام بانعدام الامن ، ويضاف الى ذلك النفقات العسكرية الباهظة التي تنفقها الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع والنفقات التي تتحملها الامم المتحدة نفسها أيضا .

لقد تباعدت مواقف هذه الاطراف بشكل أكبر ، والدول الكبرى التي يعد تأييدها أمرا أساسيا في إقامة سلام دائم في المنطقة منقسمة فيما بينها . وبالتالي ، من الاهمية بمكان للجمعية العامة ان تبذل جهودا خاصة عن طريق إجراء مشاورات مكشفة بين رئيس الجمعية العامة والامين العام للأمم المتحدة من ناحية والاطراف المعنية من ناحية أخرى وذلك خارج نطاق القرارات التقليدية للجمعية العامة ، بغية إيجاد إجراء تفاوضي يلقي موافقة جميع الاطراف المعنية ويمكنها من مناقشة جميع المسائل المشارة والوصول معا الى اتفاق .

يرى وفد بلادي انه ليس هناك طريق آخر غير اتخاذ إجراء تفاوضي يبدأ بترتيبات مؤقتة لتسهيل البحث عن تسوية سلمية في وقت تتميز فيه العلاقات بين دول المنطقة بالكراهية والعداء .

واذا ما استمر التوقف الراهن في عملية السلام ، قد يرى المجتمع الدولي تصعيدا آخر للحالة في المنطقة كما حدث مرات عديدة في الماضي . وثمة مثال خاص على ذلك هو الحرب التي نشبت بين مصر واسرائيل في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ والتي كادت تؤدي الى مواجهة مباشرة بين الدولتين النوويتين العظميين . ولحسن الحظ اتخذ مجلس

الامن إجراء لوقف الاعمال العسكرية . ولكن مع استحداث وتخزين أسلحة متزايدة التقدم والقوة التدميرية من جانب هاتين الدولتين النوويتين العظميين منذ عام ١٩٧٣ ، قد يكون من الصعب على مجلس الأمن أن يوقف الازمة القادمة أو التصعيد القادم في المنطقة .

كما يلاحظ ، تشكل قضية فلسطين جوهر مسألة الشرق الاوسط . ولا يمكن لوفد بلادي مناقشة هذه المسألة إلا بوضعها في إطارها الحقيقي وهو مشكلة الشرق الاوسط . لذلك ، من الحيوي بل من اللازم حتما للمجتمع الدولي أن يضع في اعتباره المخاطر الكامنة في الحالة .

لذلك ، على الجمعية العامة أن تواصل وتكشف جهودها للتوصل الى تسوية تفاوضية لنزاع الشرق الاوسط . وهذه التسوية ينبغي أن تكون في رأينا شاملة . وإذا كنا نسعى الى إحلال سلام عادل دائم ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ينبغي أن يكون قائما على ما يأتي : أولا ، انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ثانيا ، الاعتراف بسيادة ووحدة أراضي جميع دول المنطقة واستقلالها السياسي واحترامها ، بجانب حقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، ثالثا ، التسوية النهائية لقضية فلسطين القائمة على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في أن يكون له وطن .

ان المسؤوليات التاريخية لمنظمتنا مكنتها من أن تمنح يهود الشتات دولة وان تقرر إنشاء دولة عربية فلسطينية . وبالتالي ، على الأمم المتحدة أن تضمن منح الفلسطينيين تلك الدولة .

ان الأمم المتحدة التي يضيف عملها التقني الى مجموعة قواعد القانون الدولي يجب أن تحرص على أن يسود الحق والعدل في الشرق الأوسط . يجب عليها أن تعمل على أن يحل الحوار والعمل المنسق محل الحرب والمواجهة . انها الحافز لتطلعات الشعوب الى تقرير المصير ومن ثم يجب أن تكرر نفسها بشكل أكثر فاعلية للعمل على ايجاد كيان فلسطيني وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا الكيان .

وتدرك زاشير على نحو خاص الدور الذي يمكن أن تلعبه كل دولة عضو مع الاطراف المعنية وذلك بغية تحقيق تسوية تفاوضية للنزاع ، والعمل الذي يمكن أن يقوم به كل عضو في المنظمة على أساس نهجه وطريقته وما يمليه عليه ضميره من أجل تحقيق التفاهم والمصالحة والسلم في المنطقة . ذلك أنه اذا كان أصحاب الشأن في موقف يمكنهم من حل هذه المشكلة الصعبة بمفردهم ، لما ناقشت الجمعية العامة هذه المشكلة مرة أخرى في الدورة الحادية والاربعين .

ان المأساة الفلسطينية تشكل خطرا شديدا على السلم والامن الدوليين ، ولا ينبغي أن تعمل الدول على تصعيد هذا الصراع باتخاذ مسلك أعمى ومتشدد ومنحاز بل ينبغي لها بالاحرى أن تساعد في الجهود الجماعية الرامية الى احلال السلم في المنطقة . وعلى كل حال فقد قرر مجلس الامن ، في قراره ٢٢٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ أنه ينبغي لجميع الاطراف المعنية أن تبدي استعدادها للدخول في حوار وذلك بأن تبدأ فوراً في المفاوضات .

لقد أدرك مجلس الامن أنه اذا كانت حرب ١٩٤٧ لم تمكن جميع أطراف النزاع من ايجاد حل لهذا الصراع فلا يمكن لاية استراتيجية أخرى تقوم على أساس القوة أو التهديد الدائم للسلم والامن في المنطقة ، أن تساعد في تسوية مشكلة فلسطين الشائكة أو مشكلة الشرق الأوسط .

وقد اعتمدت الجمعية العامة ، من جانبها ، عدة قرارات مثل القرار ٢٥٣٥ (د - ٢٤) والقرار ٢٢٢٦ (د - ٢٩) والقرار ٢٢٧٦ (د - ٣٠) والقرار ٥٨/٢٨ التي تتناول جميعها ، مسألة فلسطين بشكل مسهب ، وسيكون تنفيذها أو تطبيقها بالكامل اسهاماً قيماً في ايجاد تسوية سلمية شاملة ونهائية لهذه المسألة .

ومن ثم عهدت الجمعية الى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بولاية محددة تضطلع بها اللجنة بكفاءة وحزم . وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ زميلنا المحترم معادة السفير ماسامبا ساري ، ممثل السنغال ، على جهوده التي لا تكل وعلى الاحساس العالي بالواجب ، الذي أبداه في قيادة اللجنة من أجل تنفيذ ولايتها . ان التقرير الشامل والمحكم عن جميع أنشطة اللجنة منذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ٩٦/٤٠ المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ يوضح نهجه الدينامي في الاضطلاع بمهمته هذا العام . والواقع ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي عهدت اليها الجمعية العامة بالاستمرار في متابعة الحالة فيما يتعلق بقضية فلسطين ، وتنفيذ برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية ، الذي اعتمدته المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، قدمت هذه المسألة الى مجلس الامن حتى تؤكد من جديد المسؤولية التي لا جدال فيها التي تتحملها الامم المتحدة لكفالة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية والحماية المادية ، والظروف المعيشية اللائقة في مخيمات اللاجئين .

ان الحلقات الدراسية والندوات الاقليمية التي نظمتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في أوروبا وأفريقيا والولايات المتحدة الامريكية ، بشأن الموضوعات المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط ، ودور منظمة التحرير الفلسطينية والعلاقة بين الامم المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية ، تعتبر اسهاما ايجابيا فعّالا لأن جميع هذه المحافل انتهت الى نتيجة واحدة واتخذت نفس التوصية الرئيسية الهامة وهي أنه ينبغي لجميع الاطراف المعنية أن تكشف جهودها السياسية والدبلوماسية من أجل التوصل الى تسوية شاملة ودائمة وعادلة للصراع في الشرق الاوسط الذي تعتبر قضية فلسطين له .

وقد تابعت ادارة شؤون الاعلام في الامم المتحدة ، ومراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة ، عن كثب ، خطى اللجنة في الاضطلاع بالأنشطة الاعلامية فيما يتعلق بقضية فلسطين وتنوي أن تنظم احتفالا في جميع أنحاء العالم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم السبت القادم الموافق ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

ويعتقد وفد بلادي أن جميع هذه التطورات يجب أن تخدم هدفا واحدا وهو ايجاد الظروف الصالحة لخلق مناخ من السلم والتوفيق والشقة يؤدي الى اجراء مفاوضات فسي هذه المنطقة التي عانت ويلات واهوال الحرب حوالي ٤٠ عاما . لقد دمرت لبنان نتيجة لوجود القوى المتحاربة فيها ويعاني استقلاله السياسي وسلامته الاقليمية من نتائج هذه الحرب .

ان زائير التي تمتعت باقامة علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٧٦ ترى ان الشعب الفلسطيني له الحق الاصيل في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية ، وان اقامة كيان فلسطيني مستقل سيمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة هذه الحقوق ومن أن يحدد ، دون تدخل خارجي ، شكل الحكومة التي يريدها .

يجب على الامم المتحدة أن تضع حدا لداثرة العنف الهجومي والدفاعي الذي يزييد احباط ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين ويستثير عمليات الاخذ بالشار في هذا الجزء من العالم . ويجدر بالامم المتحدة أن تطبق على هذا الصراع الطرق والمبادئ الخاصة بالتسوية السلمية والحوار التي وردت في ميثاق الامم المتحدة .

السيد بنونه (المغرب) : ان الحالة في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة تزداد تدهورا يوما عن يوم وذلك نتيجة لاستمرار اسرائيل في سياستها التوسعية والعدوانية . وهذا ما يؤكد تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوارد في الوثيقة A/41/35 ، وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة الوارد في الوثيقة A/41/680 .

وهكذا فقد أعربت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن شعورها بالقلق المتزايد ازاء تدهور الوضع في الاراضي الفلسطينية المحتلة كما استعرضت كذلك بقلق بالغ حالة اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان المتزايدة سوءا نتيجة لسياسة اسرائيل وممارساتها التوسعية .

أما اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة فقد أكدت استمرار إسرائيل في تنفيذ سياسة الضم والاستيطان وهضم حقوق المواطنين الفلسطينيين مما أدى إلى زيادة مخنة السكان المدنيين وتعاقد أعمال العنف في المنطقة .

وأمام استفحال الأمر وخطورة هذه الحالة ، فإنه يتعين على المجتمع الدولي السعي قدما في الجهودات للتخفيف من حدة معاناة الشعب الفلسطيني وإيجاد حل دائم وعادل يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه بما في ذلك حقه في العودة وإقامة دولة على أرض وطنه .

وإنه لمن دواعي القلق الشديد استمرار منظمة الأمم المتحدة في عجزها عن الوفاء بتعهداتها وتطبيق قراراتها المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . فرغم ثبوت هذه الحقوق تاريخيا والاعتراف بها دوليا ، تتحدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية في تجاهلها ، متحدية بذلك الرأي العام الدولي وقرارات الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي . وإن الاستمرار في العجز أمام هذا التحدي الإسرائيلي ليكون أكبر خطر على الأمن والسلام الدوليين .

فمنظمة الأمم المتحدة ، التي لم تقصر جهدا في البحث الجاد عن حل عادل ودائم لمأساة الشعب الفلسطيني لم تلق من السلطات الإسرائيلية إلا الرفض والتمادي في التوسع والعدوان . كما أن التأييد والتضامن الدوليين الواسعين اللذين تحظى بهما قضية فلسطين لم يمنع إسرائيل من الاستمرار في احتلال الأراضي العربية والفلسطينية ومتابعة تطبيق سياسة إنشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة وتهويدها ، إلى جانب الممارسات اللاإنسانية الهادفة إلى تصفية النضال الفلسطيني وإطفاء شعله الكفاح العادل الذي يخوضه هذا الشعب من أجل استرجاع حقوقه العادلة والمفتصة .

ففيما يخص استمرار سياسة الضم والاستيطان يستفاد من التقريرين السابقين الذكر أن إسرائيل لم تغيّر من سياستها الخاصة بمصادرة أراضي الفلسطينيين قصد إقامة مستوطنات يهودية جديدة ، معنة بذلك في انتهاك اتفاقية جنيف المتعلقة



بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة عام ١٩٤٩ وقرارات الامم المتحدة ، ومتجاهلة كذلك للرأي العام الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي .

فقد جاء مثلا بخصوص القدس في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة : " ان أكبر تهديد للقدس العربية هو سياسة الاستيطان التي تمارسها سلطات الاحتلال التي أنشأت ٢٦ مستوطنة خلال الثمانية عشر عاما الماضية" (A/41/680 ، الفقرة ٧٧) . وتعتبر سياسة تهويد القدس خطرا كبيرا على المعالم التاريخية والحضارية والدينية ، المسلمة منها والمسيحية . وتلجأ سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، في تطبيق سياستها التوسعية هذه ، وفي غياب ردع دولي فعال ، الى أبشع الوسائل والمضايقات والاضهاد والحرمان والاعتقال وفرض العقوبات الجماعية والاعتداء على الاماكن المقدسة وانتهاك حرمة المدارس والجامعات وحرق المزارع وهدم المنازل وما الى ذلك من الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة .

وتهدف هذه السياسة العدوانية ، كما لا يخفى على أحد ، الى فرض سياسة الامر الواقع والقضاء على الثورة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة وخارجها وافقاد القضية الفلسطينية الاهمية التي تحظى بها دوليا . إلا أن يقظة الرأي العام العالمي وكفاح الشعب الفلسطيني لم يزدادا إلا حدة ومعارضة لهذه السياسة التوسعية والعدوانية . ويثبت هذا الموقف الدولي الادانات الدولية المتكررة لسياسة سلطات الاحتلال الاسرائيلية والتضامن الدولي المستمر والمتصاعد مع حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

فالجمعية العامة مثلا ، ما فتئت تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني وخاصة منذ اصدار قرارها ٢٢٢٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . كما أن مجلس الامن أكد عدة مرات ادانته للممارسات الاسرائيلية واعتبرها لاغية .

وقد حظيت حقوق الشعب الفلسطيني بتأييد متزايد في المحافل الدولية الاخرى مثل ، منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية

وجامعة الدول العربية . ونخص بالذكر ما جاء مؤخرا في الاعلان الختامي للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز من تأكيد الالتزام دول عدم الانحياز كافة فيما يخص تأييد الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع الهادف لتحرير وطنه واسترجاع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

وقد أكد المؤتمر في تصريحه كذلك تأييده التام لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي هذا الاطار ، نريد أن نؤكد أن مشروعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية حقيقة ثابتة من حيث القانون والواقع ، كما جاء في رسالة صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المغرب الى كل من الرئيس الامريكى رونالد ريفان والامين العام للحزب الشيوعى السوفياتى ميخائيل غورباتشوف بمناسبة اجتماعهما السنة الماضية بجنيف حيث يقول :

"أولا ، عامل الواقع : حيث أن مؤتمر القمة العربى المنعقد بالرباط

سنة ١٩٧٤ قد أقر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطينى حيث أصبحت هذه المنظمة عضوا كامل الحقوق فى العديد من المنظمات الجهوية والمختمة ، علاوة على مشاركتها فى أشغال الأمم المتحدة كمضو مراقب" . ومن شأن كل تجاهل لهذه الحقيقة التاريخية والقانونية أن يجهض كل المحاولات السلمية الرامية الى ايجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين . وهذا ما أكدته من جديد صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المغرب فى الرسالة الموجهة للرئيس الامريكى فى ١٣ تشرين الثانى/نوفمبر من السنة الماضية :

"ان مواصلة الطعن فى مشروعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ، هذه المشروعية التى أقرها مؤتمر القمة العربى المنعقد بالرباط سنة ١٩٧٤ ، والتى اعترفت بها وأكدتها بعد ذلك وفى عدة مناسبات أغلبية أعضاء المجتمع الدولى ، لمن شأنها أن تقضى نهائيا على جميع الجهود المبذولة حاليا من طرف القوى المحبة للعدل والسلام" .

وعليه ، فانه يستوجب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في كل الجهود الرامية الى حل قضية فلسطين . وقد أكد على ضرورة هذه المشاركة التصريح الذي صدر عن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المنعقد من ٢٧ آب/أغسطس الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ حيث دعا الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة كل الاطراف المعنية في النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي .

واذا كان يستوجب اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في كل المبادرات الرامية الى ايجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين ، فمن الواضح كذلك ان كل حل لهذه القضية يجب أن يؤمن للشعب الفلسطيني استرجاع حقوقه الكاملة والمشروعة بما في ذلك حقه في اقامة دولة على أرض وطنه .

وفي هذا الإطار تعتبر خطة فاس للسلام بادارة شجاعة وبناءة ، الشيء الذي جعلها تحظى بمزيد من التأييد الواسع في مختلف المحافل الدولية . وهكذا فقد أعلن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في الاعلان الختامي للمؤتمر الثامن المنعقد في هراري من ١ الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، عن تجديد التأييد لخطة فاس للسلام . ومن المؤسف . كما قال وزير خارجية بلادي هنا أمام الجمعية العامة ، إن هذه الخطة التي حظيت بتأييد واسع لم تلق لدى اسرائيل الا الرفض وعدم القبول .

ان المغرب يؤيد تأييدا كاملا الشعب الفلسطيني في كفاحه ومموده لاسترجاع اراضيهم المقتصة وحقوقه الثابتة ، بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة دولة على تراب وطنه تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد . ومن اجل ذلك فانه يؤيد كل الجهود الرامية الى احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط .

وفي هذا الإطار ، يؤيد المغرب فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام تحضره كافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وكل الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن .

وان المغرب اذ يعبر عن أسفه لعدم حدوث اي تغيير في موقف اسرائيل السلبي ، ليؤيد جهود الامين العام الرامية الى عقد هذا المؤتمر .

ان المغرب ، بقدر ما يعتقد ان مؤتمر السلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة قد يكون هو الإطار الانجع للبحث عن سلم عادل ودائم ، بقدر ما يؤمن بأنه لا يمكن احلال أي سلم من هذا النوع في منطقة الشرق الاوسط ما دام الشعب الفلسطيني محروما من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية والعودة الى دياره وممتلكاته . وما دامت الاراضي الفلسطينية والعربية الاخرى تحت نير الاحتلال الاسرائيلي .

ان المغرب الذي يولي منطقة الشرق الاوسط اهتماما بالغاً سيواصل المساهمة في الجهود الرامية الى احلال السلام واعادة الطمأنينة الى هذه المنطقة ذات الحساسية البالغة فيما يخص السلام والامن الدوليين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د-٣٠) الصادر في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ ، اعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة المؤتمر الاسلامي .

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى تناقش الجمعية العامة قضية فلسطين التي ظلت معروضة على الامم المتحدة منذ انشائها . ورغم مرور أربعين سنة من المناقشة والدراسة لم تستطع الامم المتحدة حتى الآن أن تعالج المظالم التي عانى منها الشعب الفلسطيني منذ تم الاستيلاء على اراضيهِ ومنذ أجبر أبناؤه على أن يطردوا وعلى أن يعيشوا في ظل الفقر في مخيمات اللاجئين ، التي ظلوا فيها لأربعة عقود . وعدم قدرة المجتمع الدولي على معالجة هذا الظلم ، لم ينتقم مع ذلك من تصميم الشعب الفلسطيني على مواصلة كفاحه العادل لممارسة حقه غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس وتقرير المصير ، وعلى الحفاظ على كرامته وهويته الوطنية ، وعلى مواجهة العدوان الصهيوني بكل السبل المتاحة وفقا للقانون الدولي . وتعتبر منظمة المؤتمر الاسلامي أن قضية فلسطين والقدس الشريف هي القضية الرئيسية للأمة الاسلامية بأسرها ، بسبب عدلها وبسبب وجود المقدسات الاسلامية تحت احتلال الكيان الصهيوني لسنوات كثيرة . وهذا يجعل الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر

الاسلامي والامة الاسلامية بأسرها تقف صامدة تأييدا لهذه القضية وللشعب الفلسطيني ،  
دون أي تحفظ أيا كان .

لا شك أن القضية الفلسطينية تقع في لب مشكلة الشرق الاوسط ، وأن لب القضية  
الفلسطينية اليوم هو مشكلة القدس الشريف .

ورغم الادانة المستمرة من المجتمع الدولي ، لا يزال الصهاينة يحتلون حتى  
اليوم الاراضي الفلسطينية والعربية ، بما فيها القدس الشريف ، التي هي أولى  
القبلتين وثالث الحرمين ، بالنسبة لأكثر من بليون مسلم في جميع أرجاء المعمورة .  
وما دامت القضية الفلسطينية لا تزال دون حل فإنها سوف تظل مصدر تهديد للسلم والامن  
العالميين وكذلك لاستقرار المنطقة . لقد شهد الشرق الاوسط سلسلة من الحروب المدمرة  
التي كانت تستهدف أساسا حرمان المنطقة من الامن والحرية ، والتي نبعت أساسا من  
إمعان الكيان الصهيوني ذاته في حرمان الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وفي  
وطن خاص به .

وينبغي أن ندرك ادراكا كاملا أنه سوف يكون من المستحيل حل مشكلة الشرق  
الاطوسط برمتها دون إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ، وسوف يكون من المستحيل  
أيضا أن نجد حلا لهذه المشكلة المعقدة اذا تم تجاهل الشعب الفلسطيني في أية  
مفاوضات من أي نوع . ومن الغريب أن يقال إن أية مفاوضات مجدية بشأن قضية فلسطين  
يمكن أن تجري دون المشاركة الكاملة من جانب الممثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني -  
الممثل الشرعي والوحيد - منظمة التحرير الفلسطينية .

ومما يثير بالغ الأسف أن مبادرات السلم الهامة والجهود التي يبذلها المجتمع  
الدولي والمرونة التي أبدتها الدول العربية وشعب فلسطين في السعي من أجل ايجاد  
تسوية شاملة ودائمة في الشرق الاوسط ، لم تخلق أية استجابة ولم تحدث أي أثر في  
اسرائيل . فقد رفض الكيان الصهيوني باطراد ودمر كل مبادرات السلم ولا يزال ينفرد  
بمتابعة سياساته العدوانية والتوسعية والقائمة على الضم .

ورغم أن العالم أجمع طالب الكيان الصهيوني في مناسبات لا حصر لها بأن يوقف سياسة إقامة المستوطنات وضم الأراضي المحتلة ، كخطوة أولى صوب حسم مشكلة الشرق الأوسط التي لا يمكن معالجتها وحلها بعيدا عن قضية فلسطين ، فإن ذلك الكيان قام ، على العكس من ذلك ، بمتابعة سياسة طرد وترحيل السكان العرب وتهويد أرض فلسطين المحتلة لتغيير طابع المنطقة التاريخي والديمقراطي والإسلامي .

إن وثائق الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع تكفي وحدها لملء مكتبة ، وكان آخرها التقرير الأخير الذي حظي باحترام الجميع ، والذي أعدته اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة . وفي هذا المنعطف أرى من واجبي أن أعرب عن تقدير منظمتي وامتنانها للإسهام الذي قدمته لقضيتنا اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحت القيادة القديرة لرئيسها السفير ماسما ساري ممثل السنغال . ان قيمة تقريرها الأخير المطروح أمامنا غنية عن البيان .

ان عناصر الحل الشامل والعادل والدائم لقضية الشرق الأوسط موجودة ومعروفة للجميع ، ونفصح عنها في عدد من مقترحات السلم ، وقد نمت عليها خطة فاس للسلم لعام ١٩٨٢ بطريقة شاملة ، وحددتها الأمم المتحدة ، وتم التأكيد عليها في العديد من المناسبات ، وقبلتها منظمة التحرير الفلسطينية . وبالتالي تكون عناصر السلم قائمة ، وهي بسيطة للغاية ، وتتضمن : أولا ، استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في العودة وفي ممارسة تقرير المصير ، وفي أن يكون له وطن ذو سيادة ؛ ثانيا ، انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف ؛ ثالثا ، الاعتراف بأن يكون لكل دول المنطقة الحق في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، في ظل الأمن والعدالة لكل الشعوب .

ولتوضيح موقف منظمة المؤتمر الاسلامي المجمع عليه إزاء هذه القضية ، اسمحوا لي أن أشير في إيجاز الى القرار الأخير الذي اتخذته المؤتمر الاسلامي السادس عشر لوزراء الخارجية بخصوص هذا الموضوع :

"قضية فلسطين - ... - هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط ولب الصراع العربي الاسرائيلي .

"قضية فلسطين ومشكلة الشرق الاوسط كل لا يتجزأ في المعالجة والحل وعلى هذا فلا يمكن تجزئة الحل أو جعله يشمل بعض أطراف الصراع أو قصره على بعض أسباب النزاع دون غيرها كما لا يمكن اقامة سلام جزئي ، اذ لا بد أن يكون السلام شاملا لجميع الأطراف ومزيلا لجميع الأسباب بالاضافة الى كونه عادلا .

"السلام العادل في المنطقة لا يمكن ان يقوم الا على أساس انسحاب العدو الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والتي تشمل :

- أ - حقه في وطنه فلسطين .
- ب - حقه في العودة الى وطنه فلسطين واسترداد ممتلكاته كما كفلتها قرارات الامم المتحدة .
- ج - حقه في تقرير مصيره بنفسه ودون أي تدخل خارجي .
- د - حقه في الممارسة الحرة لسيادته على أرض وطنه فلسطين ، وعلى موارده الطبيعية .

هـ - حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة في فلسطين وعاصمتها مدينة القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

"مدينة القدس الشريف - عاصمة فلسطين - جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ولا بد من انسحاب العدو الاسرائيلي الكامل وغير المشروط منها واعادتها الى السيادة الفلسطينية .

"منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، ولها وحدها الحق الكامل في تمثيل هذا الشعب ، والاشتراك اشتراكا مستقلا ومتكافئا في جميع المؤتمرات والنشاطات والمحافل الدولية المعنية بقضية فلسطين ... " . (A/41/326 ، ص ٤١ و ٤٢)

وكما نرى مما سلف ، فإن المؤتمر الاسلامي الاخير لوزراء الخارجية ، أكد من جديد - بين جملة أمور - التزام الدول الاسلامية بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعو الى عقد مؤتمر دولي - تحت رعاية الأمم المتحدة - لانجاز حل عادل وشامل لقضية فلسطين والشرق الاوسط ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كطرف مستقل وعلى قدم المساواة مع كل الاطراف المعنية .

ونحن نؤمن بأنه من واجب مجلس الأمن أن يكفل اعتراف جميع الاطراف المعنية بالعناصر المشار اليها وقبولها لها . وأفضل الوسائل للقيام بذلك اقترتها هذه الجمعية بالفعل ، وهي - وأكرر مرة أخرى : عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الاوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، باشتراك كل أطراف الصراع العربي الاسرائيلي بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والدول المعنية الاخرى على قدم المساواة . إن الحاجة الى عقد هذا المؤتمر لم تكن في وقت من الاوقات أكبر ولا أكثر إلحاحا مما هي عليه الآن .

ان الاجتماع التنسيقي الاخير لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد هنا في نيويورك في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، شدد على أهمية عقد المؤتمر الدولي للسلم المعني بالشرق الاوسط ، وكرر الإعراب عن تصميمه على الالتزام بقرار الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع . وقد رأى وزراء الخارجية في هذا الاجتماع أن يعقد أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي مشاورات غير رسمية فيما بينهم ، ومع الاعضاء الآخرين في الأمم المتحدة ، بخصوص عضوية اللجنة التحضيرية التي سيجري إنشاؤها من أجل المؤتمر الدولي للسلم . وقد خلصوا أيضا الى ان أية محاولة لربط تشكيل اللجنة التحضيرية بشروط مسبقة ، لا بد من مقاومتها بشكل حاسم ، وأنه لا بد من بذل الجهود لعقد المؤتمر الدولي للسلم المعني بالشرق الاوسط في عام ١٩٨٧ ، على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن الطريق الوحيد لإقرار السلم في الشرق الاوسط هو أن يكون هذا السلم عادلا ، ولا يمكن أن يكون السلم عادلا في الشرق الاوسط ما لم يؤمن حقوق الفلسطينيين بالكامل . والمماثلة في السعي الى حل عادل وشامل ودائم لن تؤدي



الا الى تفاقم التوترات وادامة الظلم ، ونشوب صراعات أكثر خطورة سوف يتمتعز السيطرة عليها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان لمراقب

المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٢/٢١ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ .

السيد أنفولا (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو))

(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان قضية فلسطين ما زالت قيد نظرنا منذ عام ١٩٤٧ ، أي منذ نشأة منظمة الامم المتحدة . ويكفي القول إن كل الجهود الدولية الرامية الى ايجاد حل عادل ودائم للصراع المشتمل في الشرق الاوسط قد باءت بالفشل من جراء تعنت اسرائيل .

لقد طالت معاناة الشعب الفلسطيني . ان طرده من وطنه يمثل أبشع أشكال الارهاب التي ارتكبت ضد الانسانية حتى الان . والى أن يتسنى معالجة هذا الاجحاف ، لن يكون هناك سلم لا في الشرق الاوسط ولا في العالم بأسره . فلا اجتماعات كامب ديفيد ، مهما كان عددها ، ولا الهجوم الوحشي على ليبيا ، ولا العقوبات ضد سوريا أو ضد أي بلد آخر في الشرق الاوسط ، ولا نشر قوات لحفظ السلم ، يمكن أن تأتي بالهدوء الى منطقة الشرق الاوسط المضطربة ، مادام الشعب الفلسطيني يعيش بلا وطن .

وواضح أنه يصعب على القوى الامبريالية ، بل ويؤلمها ، أن تقبل واقع العالم العمري المتغير . وبالتالي فانها تصر بعناد على التمسك بالنظام العتيق المفلس الذي يضرب عرض الحائط بحقوق الشعوب .

ان القوى الإمبريالية ، في جهودها اليائسة لابقاء على الشرق في نطاق نفوذها ، تواصل اتخام المنطقة بأسلحة الدمار الشامل ، ودعم إرهاب الدولة ، وتنظيم صفقات لا تبالي بالسلم ولا ترمي إلا الى عزل الثورة الفلسطينية التي تقودها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وحيث أن جهود السلم هذه ليست صادقة ، نظرا لأنها تتجاهل السبب الاصيل لمشكلة الشرق الاوسط ، ألا وهو حق الشعب الفلسطيني في السيادة ، فإن مصيرها هو الفشل . والسبب في ذلك أنها لا تعترف بوجود الشعب الفلسطيني ، وبالتالي بحقوقه غير القابلة للتصرف في وطن مستقل .

إن دعاة الاتفاقات المنغملة يتجاهلون الحاجة الملحة الى انسحاب الكيان الصهيوني من الاراضي العربية المحتلة . وعندما يكفلون هذا الانسحاب فإن ذلك يعود الى رؤيتهم ضرورة استدراج البلد المعني الى معسكرهم ، وغرضهم النهائي هو إقامة قواعد عسكرية في تلك المناطق لتحقيق سيطرتهم الاستراتيجية الاقليمية .

وهذا هو السبب في أن الامبرياليين ومؤيديهم ، وبصورة خاصة الكيان الصهيوني ، يعارضون بعناد عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط لحل قضية فلسطين . فهذه الجهود السلمية على المستوى الدولي ستكفل لجميع شعوب المنطقة الحق في إقامة وطن معترف به دوليا .

وإذا كانت اسرائيل تريد السلام ، كما تدعي ، وإذا كانت الدول المسؤولة عن وجود هذا الكيان تريد فعلا أن يعم السلام في الشرق الاوسط ، كما تدعي ، فلماذا تعارض عقد المؤتمر الدولي ، خاصة وأن اسرائيل ذاتها وليدة مؤتمرات واتفاقات دولية اعتمدها إعلان الأمم المتحدة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ، الذي نص على تقسيم فلسطين ؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك السلم بينما يواصل الشعب الفلسطيني العيش في مخيمات اللاجئين دون أمل في إقامة وطن له ، وبينما يستمر حرمان الفلسطينيين في الوطن المحتل من حقوق الانسان الأساسية ؟ وكيف يمكن للامبرياليين أن يعتقدوا أن الشعب الفلسطيني سيتخلى عن الكفاح المسلح دون أن يقدم له أي خيار آخر ؟ إن من الوهم أن يعتقد الامبرياليون أن شعبا حرم من كل شيء إلا الموت يمكن أن يتخلى عن الكفاح المسلح دون أن يعرض عليه خيار آخر . فهذا لم يحدث أبدا ؛ ولن يحدث مطلقا . وكلما أبكر العالم الامبريالي في الوصول الى هذه النتيجة الواقعية كان احتمال السلم أكبر .

ومثل الشعب الفلسطيني ، يعاني الشعب الناميبي منذ أكثر من ١٠٠ عام من  
الاذلال نتيجة انتزاعهم من أرض مولدهم وإجبارهم على العيش في ظروف لاإنسانية في ما  
يسمى بالبانتموتانات أو الاسوأ منها في مخيمات اللاجئين في بلدان أخرى . ولم تلق  
النداءات السلمية التي تصدر منذ سنوات سوى آذان صماء لدى مضطهدينا المتلاحقين  
وشركائهم .

إن الجهود التي نبذلها عن طريق الكفاح التحرري المسلح تشوهها الآن الدول  
الامبريالية ، بقيادة حكومة الولايات المتحدة الحالية ، وتصفها بأنها أعمال  
إرهابية . وقد جاء أفضل وصف لهذا القذح بالسمعة على لسان مؤلفي "كايزوز" ، وهي  
وثيقة لاهوتية للزعماء الدينيين في جنوب افريقيا ، عندما قارنوا كفاح السكان العزل  
في جنوب افريقيا بمقاومة امرأة عزلاء تتعرض للاغتصاب . فعندما تحاول هذه المرأة  
المسكينة أن تدافع عن نفسها ضد المفتصب - وهو في هذه الحالة دولة جنوب افريقيا -  
تتهم بالإرهاب . وبعبارة أخرى ، فإن العنف الذي يمارسه المفتصب ضد المرأة العزلاء  
مقبول بوصفه عملا مشروعاً من أعمال الدفاع عن النفس ، بينما يعتبر العنف المضاد  
الذي تستخدمه المرأة المفتصبة ضد مفتصبها عملاً إرهابياً . والولايات المتحدة تجعل  
سياستها الرئيسية أن تشن حرباً على الذين يمارسون العنف ضد المفتصبين - وبعبارة  
أخرى ، الدفاع عن أنفسهم ضد المفتصبين . يا له من تشويه للمعدالة .

في الأسبوع الماضي ، سمعنا في هذه الجمعية العامة ، خلال مناقشة مسألة  
ناميبيا ، ممثلي الجزء الأعظم من البلدان الغربية ، يعللون الواحد تلو الآخر  
تصويتهم ويعربون عن عدم موافقتهم على تأييد الكفاح المسلح ضد المفتصب - أو بصورة  
محددة ضد دولة جنوب افريقيا الإرهابية - وعلى فرض جزاءات اقتصادية إلزامية شاملة  
على بريتوريا العنصرية .

وبعبارة أخرى ، توجد في حقيقة الامر مسألة أخلاقية مقلقة تتعلق بما إذا كان  
المفهوم الغربي - الذي يهللون له - للسلوك المتحضر مفهوماً عالمياً . إذ كيف يمكن  
أن تكون أعمال القتل الجماعي للشعوب الافريقية والتدمير المتعمد للممتلكات التي  
يرتكبها نظام الفصل العنصري والنظام المهيوني البغيضان جائزة وفقاً للمعايير

الاخلاقية الغربية ، بينما لا تكون مقارومة أعمال القتل والتدمير هذه جائزة ؟  
وبعبارة أخرى أن الجزء الأكبر من العالم الغربي لا يرى ضرورة أو تبريرا لاعتماد  
تدابير ضد جنوب افريقيا لوضع حد للمذبحة التي ترتكبها في الجزء الجنوبي من القارة  
الافريقية ، أو ضد اسرائيل في الشرق الاوسط ، أو للموافقة على جهود الضحايا لإزاحة  
هذا العبء عن كاهلها بالوسائل المتاحة لها . ولكن اذا وقع أي امريكي أو أوروبي  
غربي ، بسبب أي خطأ ، في مرمى النيران المتبادلة ووقع ضحية للمقاومة المستمرة ،  
عندئذ يصبح العنف المضاد والانتقام العنيف مبررا . ثم يطالب بغرض جزاءات اقتصادية  
جماعية وتوضع حاملات الطائرات على أهبة الاستعداد وتتحرك آلة الحرب الامبريالية  
بأكملها . حقا ، لابد أن تكون المعايير الاخلاقية لكل منا على بعد ملايين السنين  
الخشوية من بعضها البعض . وبعبارة أخرى ، فإن المعيار المزدوج الذي يمارسه نظام  
العمل العنصري ليس مقتصرا على جنوب افريقيا ؛ اذ تعتبر معظم البلدان الغربية  
أرواح مواطنيها وبالتالي أرواح اقربائهم وانسابهم في جنوب افريقيا وناميبيا أغلى  
من أرواح الافريقيين .

واليوم تشكل مطالب الشعب الفلسطيني جزءا من جدول أعمال جميع الشعوب التي  
تسعى الى السلام والعدالة في جميع أنحاء العالم ، بما فيها التقدميون  
الاسرائيليون . وفي هذا الصدد ينبغي للأمم المتحدة ألا تآلو جهدا في تشجيع عقد مؤتمر  
دولي معني بفلسطين .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في ممارسة حق الرد .

وأذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ فإن البيانات التي  
يدلى بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق في المرة الاولى وخمس دقائق  
في المرة الثانية ويجب أن تلتقيها الوفود من مقاعدها .

السيد نسيم اسحاقكاروف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أجدي مظهرا ، بالرغم من تأخر الوقت ، الى الإشارة بايجاز الى الكلمات التي قالها  
الممثل الليبي قبل . ولكنني لن أتناول ، بالطبع ، أي من النقاط التي اشارها على  
المستوى المضموني ، لأن بيانه بأكمله يخلو من أي مضمون .  
لقد استعمل ممثل السيد القذافي تقريبا كل اسم شائن وكل شكل دنيء من أشكال  
الخطابة التي يمكن للمرء أن يتوقعها من نظام ما زال غير شرعي كمعهده يوم مولده  
الخير .

هذا نظام كان دائماً في طليعة الارهاب الدولي ، والاعتقالات السياسية ، وقتل المدنيين الابرياء ، وشن الهجمات على الطائرات المدنية ، والاحتلال غير الشرعي والعدواني لتشاد ، والقيام بأعمال الابداء الجماعية للشعب التشادي النبيل ، والتخريب في الدول العربية المجاورة ، وإساءة استخدام الحصانة الدبلوماسية بالجملة عن طريق استخدام السفارات أو " المكاتب الشعبية " كقواعد للإرهاب في جميع أرجاء العالم . هذا هو إذن سجل السيد القذافي ونظامه : البراعة الفنية في النفاق والتخريب الدولي والإرهاب الدولي والرفض .

ولكن الممثل الليبي لم يكن بمفرده ، فقد انضم اليه أيضا ممثل العراق ، وهو نموذج آخر للفضيلة في منطقتنا . وهذا الممثل كان محققا في شيء واحد : ألا وهو "الحرب العدوانية" التي تورطت فيها بلاده طوال الأعوام الستة الماضية مع إيران . ولكنني متأكد من أن ذاكرة هذا الممثل قد خانتته ففسي أن العراق ، هو الذي بدأ هذه الحرب وأشاع البلبلة في المنطقة وتسبب في معاناة بشرية لا توصف . والعراق أيضا هو الذي استخدم مرارا وتكرارا الأسلحة الكيميائية في هذه الحرب في تجاهل وازدراء كاملين لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، والعراق طرف في هذا البروتوكول .

هذه إذن هي الانظمة المتعصبة التي تقف في طليعة حملة الرفض والتشويه ضد بلادي . ويتعين علىّ حقا أن أقول إنه لشرف لي أن أمثل بلدا لا تعتبره هذه الانظمة بلدا صديقا .

السيد صميده (العراق) : لقد أشار حاليا مندوب الكيان الصهيوني الى الحرب القائمة بين العراق وإيران ، وهو الطرف الملطخة يده بجريمة استمرار هذه الحرب ، وهو الطرف الذي يعمل منذ قيام هذه الحرب على تاجيجه وإطالتها ، وهو الطرف الذي يمد المعتدي الإيراني بالسلاح والذخيرة لينفذ أطماعه وأطماع النظام القائم في طهران في التوسع والعدوان وخلق الاضطراب في هذه المنطقة ، وهي المنطقة التي لم تعرف السلم والاستقرار منذ أن زرع هذا الكيان الصهيوني الغريب العنصري الفاسي في أرض فلسطين العربية .

وكان الأجدر بهذا المندوب أن يستمع الى هذا الإجماع الدولي في هذه القاعة وفي اللجنة السياسية الخاصة وفي اللجنة الثالثة ، حيث تتوالى الإدانات على ما ارتكب من جرائم وعلى ما يقوم به من جرائم يوميا ضد الشعب الفلسطيني ، وعلى ما يقوم به من عدوان وتوسع ضد الدول العربية المجاورة . إن هذا النظام ، النظام الإرهابي ، النظام العنصري ، كان أجدر به ألا يتكلم عن الحرب وهو وليد ، وهو لقيط هذه الحرب ، لأنه وُجد بالحرب ويستمر وجوده بالحرب وبعدم الاستقرار وبالقلق في هذه المنطقة .

السيد سرقيوه (الجمهورية العربية الليبية) : سيدي الرئيس ، لقد

استمعنا الى صوت الخليف الاستراتيجي للولايات المتحدة وهو يتحدث عن الإرهاب . إنه من المستغرب حقا أن تمل الجراحة بهذا الكيان الى أن يتحدث عن الإرهاب وهو الذي قام أصلا على العدوان المستمر وعلى الإرهاب المتواصل . إن هذه العصاة مبنية أصلا على الإرهاب ، ومبنية أصلا على التوسع ومبنية أصلا على إنتهاك كل القيم الأخلاقية . إن جرائم اسرائيل الإرهابية لا تخفى على أحد .

وأريد أن أتساءل ، من أمقط طائرة الركاب المدنية التجارية الليبية التي كانت في رحلة عادية من بنغازي الى القاهرة بواسطة مواريج جو - جو ؟ ومن أرغم طائرة الركاب المدنية التجارية الليبية هذا العام على الهبوط في فلسطين المحتلة والتحقيق ومضايقة الوفد العربي السوري الرسمي الذي كان على متنها والذي كان في طريق عودته الى بلاده بعد انتهاء زيارته للجمهورية العربية الليبية ؟

من أرغم طائرة الخطوط الجوية التجارية المدنية الليبية على الهبوط في فلسطين المحتلة ؟ من ارتكب مجزرة دير ياسين ؟ من ارتكب مجزرة كفر قاسم ؟ من ارتكب مجزرة مدرسة بحر البقر ؟ من ارتكب مجزرة أبو زعبل ؟ من خطط وأشرف وحرص على تنفيذ مجزرتي مخيمي صبرا وشاتيلا ؟ من إغتال الكاتب الاديب غسان كنفاني ؟ من إغتال الشاعر كمال ناصر ؟ من إغتال كمال عدوان ؟ من إغتال ابو يوسف ؟ من إغتال اللورد مويين ؟ من إغتال عز الدين الغلق ؟ من إغتال الهمشري ؟ من إغتال سعيد حمادي ؟ من إغتال العميد ابو غزالة ؟ من إغتال العقيد خالد نزال ؟

أليست كل هذه الجرائم من صنع الكيان الصهيوني الذي يجب أن يوقف حقا بأنه  
كيان صهيوني نازي ؟ لأن جرائمه فاقت جرائم النازية التي نفذها هتلر .

السيد حسيني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن ما قاله ممثل قاعدة الإرهاب الصهيونية عن الغزو العراقي وعن الانتهاك العراقي  
للقانون الدولي والاعراف الدولية صحيح لمؤ الحظ . ولكننا لا نحتاج الى الممثل  
الارهابي للقاعدة الصهيونية للارهاب ليؤيدنا ويتكلم عن هذه المسائل تاييدا لجمهورية  
ايران الاسلامية . إنما لا نحتاج الى تاييد هذا النظام السرطاني لجمهورية ايران  
الاسلامية وتكلمه عن انتهاك القانون الدولي والمعايير الدولية فيما يتمل بحربنا  
المقدمة مع النظام العراقي .



إن قول ممثل صدام العراقي فيما يتعلق بتقديم مساعدة صهيونية الى جمهورية ايران الاسلامية قول مخيف لا أساس له من الصحة ولا دليل عليه . إنه كذب محض .  
ان شعبنا في جمهورية ايران الاسلامية يؤيد أشقائنا وشقيقاتنا الفلسطينيين من كل قلبه بالافعال والاقوال . فبعد الثورة الاسلامية في ايران أغلقنا قاعدة النظام الصهيوني الارهابي في ايران وسلمناها لأشقائنا الفلسطينيين ، ولهم الآن مكتب تنفيذي في ايران .

السيد صميده (العراق) : ممثل نظام خميني لا يحتاج الى التأييد العلني من النظام الصهيوني ، كما يقول ، لان التأييد العلني يفضحه ويكشف التعاون التسليحي بين نظامه ونظام الكيان الصهيوني . إنه النفاق الذي نراه من هذه الطغمة الحاكمة في طهران تدعي أنها ضد الكيان الصهيوني وهي في نفس الوقت تتزود منه بالسلح لمواصلة حربها المجرمة ضد العراق . ولا يستحي ممثل هذا الكيان ، ممثل نظام طهران ، أن يكذب ما قالته محطات الاذاعة والتلفزيون وما كتبت عنه الصحف وما صرح به مختلف المسؤولين في العالم عن التعاون التسليحي بين بلاده والكيان الصهيوني . إن كل العالم يكذب عدا نظام طهران ! وهذا طبعاً لا ينطلي على أحد .

يقول الله في كتابه العزيز إن المنافقين كانوا اخوان الشياطين . أليس من النفاق أن يصف نظام طهران الولايات المتحدة بالشيطان الاكبر وفي نفس الوقت يمد يده ليتزود منها بالسلح ؟ أليس من النفاق أن يدعي نظام طهران ، نظام الخميني ، بمقاومته للصهيونية ويمد اليها راکعاً ذليلاً لياخذ منها السلح ؟ أليس من النفاق أن يدعي أنه يرغب في تحرير القدس ؟ بماذا يحرر القدس ؟ بالاسلحة الاسرائيلية ؟ أليس من النفاق أن يتعمد هذا المندوب في بداية بيانه دوماً من الشيطان الرجيم وهو أخو الشيطان الرجيم كما وصفهم الله بذلك فيما قلت .

السيد حسيني (جمهورية ايران الاسلاميه) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أعتقد أننا اذا بقينا هنا وتكلمنا عن النظام العراقي وانتهاكاته للقانون الدولي وعلاقاته وخدمه لتكلمنا حتى الصباح . وسيكرر ممثل صدام المواضيع نفسها .  
أعتقد أنني أوضحت تماما ما يتكلم عنه ممثل صدام العراقي مرة أخرى . فتلك المواضيع ليس لها أي أساس من الصحة على الإطلاق . إن ممثل صدام العراقي يحاول أن يقحم هذه الأشياء ليخفي خدمه ويخفي الوجه القبيح للغزو الذي شنه العراق في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥